المعلّى بن خنيس

بحث رجالي

المعلّى بن خُنيس

بحث رجالي

بقلم
الشيخ عادل هاشم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد واله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث رجالية معمّقة القيناها على جمع من طلبة البحث الخارج تتناول شخصية جدلية جداً عند الامامية ألاّ وهو (المعلّى بن خُنيس) ، والذي اختلف فيه الاعلام من ناحية وثاقته من ضعفه في الحديث، حتى وصل حال الاختلاف فيه الى اساتذتنا ، فلذلك احببنا تسليط الضوء على هذه الشخصية المهمة مركزين في البحث عن الجنبة الرجالية ذات العلاقة المباشرة بالتوثيق والتضعيف تاركين الجهات الأخرى للكتاب والمصنفين من أصحاب الاستقراء والتتبع؛ ذلك لما في متابعة وملاحقة مثل هذه الجهات من استلزام التطويل من غير طائل خصوصاً وهدر لوقت الطلبة الأعزاء وهذا ما

لا نرضاه بطبيعة الحال ،خصوصاً أنَّ هذه الأبحاث معدّة في الأصل للألقاء على طلبة البحث الخارج بمعية أنَّ المرجو من موضوعات أبحاث الخارج معالجتها لما هو المقصود من صناعة الاستنباط والوصول الى مختار في الوثاقة والضعف بحال الراوي.

ثم أنه بعد أنْ يسر الله تعالى إتمامها والقائها وإعادة النظر فيها بالمقدار المطلوب احببنا ابرازها لطلبة العلم وأصحاب التدقيق والتحقيق؛ لتعميم الفائدة.

ومن الله نستمد العون والتوفيق إنه خير مُعين.

والحمد لله ربّ العالمين.

إطلالة عامة على شخصية المعلى بن خنيس وملامحها:

هو المعلى بن خُنيس، أبو عبد الله مولى بني أسد، ومن ثمّ صار مولى الإمام الصادق (عليه السلام)،[١] كوفي بزاز.[٢]

عاصر الإمام الصادق (عليه السلام) واتصل به وروى عنه، وقد عاش فترة سقوط الدولة الاموية وظهور الدولة العباسية وقد تقدّم في ترجمة غير واحد الخصوصيات والسمات العامة لهذه الفترة، وامتيازها بظهور جملة من التيارات السياسية والثورات والتيارات الفكرية المنحرفة والمغالية ونحو ذلك.

ومن جُملة التغيرات السياسية المهمة التي عاصرها المُعلى بن خُنيس هو الثورات، ومنها ثورة زيد بن علي (رضوان الله عليه) وكذلك بداية طموح العباسيين إلى السلطة وجملة كبيرة من النزاعات القبلية كالصراع القبلي بين اليمانية والعدنانية.

---

(١) اُنظر: رجال الطوسي: صفحة: ٣٠٤، رقم: ٤٤٧٣.

(٢) اُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٤١٧، رقم: ١١١٤ وكتاب من لا يحضره الفقيه: الجزء الرابع: صفحة: ٤٦٨.

ولا ينكر دور الخوارج في تلك الفترة وآثارهم السياسية الواضحة في اضعاف ولا أقل شغل الدولة الأموية عن الالتفات إلى مقاليد السلطة وإدارة الحكم.

والظاهر من تتبع جملة من النصوص الواردة في المقام أنه كان هناك طموح سياسي ولا أقل رأي سياسي للمُعلى بن خُنيس في ما عاصره من أحداث ومنها صعود السلطة العباسية إلى تولي زمام الأمور الذي أدى بالنهاية إلى مقتله، ولا أقل من أنه كان له اهتمام بالشأن السياسي العام وموقعية الشيعة في ذلك العصر، وهذا طبيعي عند بعض الموالين لأهل البيت (عليهم السلام) ومن أصحاب الأئمة (عليهم السلام)، فإنَّ في بعض منهم يدفعهم الحب لأهل البيت (عليهم السلام) ورؤيتهم بأنهم أحق بالحكم وقيادة الأمة إلى الحديث أو التصرف في دائرة من الحياة السياسية –بشكلٍ أو بآخر– مما يترتب عليه –في أغلب الأحيان– آثار سيئة كملاحقة السلطات الحاكمة له أو حتى مقتله، ولهذا أمثلة كثيرة يمكن عدّ المعُلى بن خُنيس واحداً منها.

ومن الطبيعي أن يرد في تراجم رجال تلك الفترة ملامح من هذه

التيارات والاتجاهات -بشكل أو بآخر- بصورة عامة، ويعُتبر عصر الإمام الصادق (عليه السلام) من أوضح العصور التي ولدت ونمت وترعرعت فيها هذه التيارات والاتجاهات الفكرية، لذلك نجد أنها صارت ارضٌ خصبة لظهور الشخصيات الجدلية من جهات متعددة والرجل -أي المعلى بن خنيس- من الشخصيات الجدلية التي ذُكر في حقها ما يفُهم منه التوثيق والتضعيف، ولذلك ذهب جمع إلى وثاقته بينما ذهب جمع آخر إلى عدم ثبوت وثاقته، وحاله من هذه الجهة كحال الشخصيات الجدلية متقدّمة الذكر.

ثمّ أنه لابدّ من الحديث عن حال الرجل من ناحية الوثاقة والضعف والذي هو المحور والغاية من أبحاثنا في علم الرجال فنقول:

يقع الكلام في مقامين:

المقام الأول في وجوه القول بوثاقة المعُلى بن خُنيس وهي متعددة:

الوجه الأول: جملة من الروايات الواردة في المقامِ، منها:

الرواية الأولى:

ما رواه الكشي في رجاله في باب المُعلى بن خُنيس حيث قال:

حدثني حمدويه بن نُصير قال: حدثني العبيدي عن ابن أبي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: حدثني إسماعيل بن جابر قال:

كنت مع[١] أبي عبد الله (عليه السلام) مجاوراً بمكة، فقال لي يا إسماعيل اُخرج حتى تأتي مُراً[٢] وعسفان[٣] فاسأل: هل حدثَ بالمدينة حدثٌ؟ قال: فخرجت حتى اتيت مُراً فلم ألقى احداً، ثم مضيت حتى اتيت عسفان فلم يلقني أحد، فارتحلت من عسفان، فلما خرجت منها

---

(١) اُنظر: أن في الأصل هكذا، وفي نسخة ميم وفي بقية النسخ: «كنت عنده».

(٢) اُنظر: أن مر وهو الذي يقال له مُر الظهران ومُر الظهران موضع على مرحلة من مكة، البداية والنهاية: الجزء الثاني: صفحة: ١٩٦. وعسفان بين المسجدين وهي من مكة على مرحلتين وقيل عسفان قرية على ستة وثلاثين ميلاً من مكة

(٣) اُنظر: معجم البلدان: الجزء الرابع: صفحة: ١٢٢.

لقيتني عير تحمل زيتاً من عسفان فقلت لهم: هل حدث بالمدينة حدثٌ؟ فقالوا لا، إلا قتل هذا العراقي الذي يقال له المُعلى بن خُنيس. قال: فانصرفت إلى أبي عبد الله (عليه السلام) فلما رآني قال لي: يا إسماعيل قتل المعلى بن خنيس؟ قال: نعم، قال: فقال أما والله لقد دخلَ الجنة.[1]

ولقد ذهب جمع منهم المحدّث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدركه[2] إلى أنَّ هذه الرواية تصلح أن تكون وجهاً للقول بوثاقة المُعلى بن خُنيس بمعية دخول الرجل الجنّة كما هو صريح ذيل الحديث.

ثمّ أنه يقع الكلام في الرواية سنداً ومتناً:

أما الكلام من ناحية السند فرجاله:

الأول حمدويه بن نُصير، وهو حمدويه بن نُصير بن شاهي الكشي ثقة حسن المذهب، كثير العلم والرواية تقدّم.

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال الجزء الثاني: صفحة: ٤١٢ ـ ٤١٣ تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

(٢) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢٩٣.

الثاني: محمد بن عيسى بن عُبيد اليقطيني ثقة معتبر الحديث تقدّم.

الثالث: ابن أبي عمير أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي ولا يرسل إلاّ عن ثقة تقدّم.

الرابع: عبد الرحمن بن الحجاج البجلي ثقة وجه ثبت معتمد الحديث تقدّم.

الخامس: إسماعيل بن جابر الجعفي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه فالرواية معتبرةً سنداً.

وأما الكلام في المقام الثاني وهو الدلالة:

فلابد في البداية من الإشارة إلى أنَّ المحدث النوري (رحمه الله) نقل عبارة (يا إسماعيل أُخرج حتى تأتي مُراً .....إلى آخره) بصورة حتى (...تأتي مَرواً أو عسفان .....إلى آخره)، وبناءً على ذلك فيمكن حمله على إرادة جبل المروة المنعطف على جبل الصفا في مكة المكرمة المجاور للكعبة المشرفة، وبالتالي فلا يمكن على هذا حمل العبارة على إرادة مدينة مرو الشهيرة بخراسان كما هو واضح؛ لعدم إمكانية الجمع بينها وبين عسفان القريبة من مكة المكرمة، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فغاية ما يمكن أنْ يقال في دلالة الرواية هو حكايتها دخول المعُلى الجنة بالقتلِ، وبمعية ما سيأتي –وما تقدّم– من محبته لأهل البيت (عليهم السلام) وتفانيه في خدمتهم وشوقه لأن يأخذوا دورهم الذي رسمه الله تعالى لهم في هذه الحياة ونصرته لهم في جملة مواقف واضحة، مضافاً إلى ما تقدّم من أنَّ له مواقف وآراء سياسية في النظام السياسي الحاكم في وقته مما انتهى به إلى القتل ظلماً –كما تقدم وسيأتي بيانه أكثر–، خصوصاً مع ما هو المعروف من سيرة الأئمة (عليهم السلام) من الدعاء لمحبيهم ومريديهم، بل حتى لزوارهم في حياتهم وبعد مماتهم.

ومن الواضح أنَّ الإشارة إلى حاله بعد الممات شيء وما يهمنا في المقام شيء آخر بتقريب:

أنَّ دخول الجنة لا يدلّ على وثاقته في الحديث قبل وفاته ولا يكشف عنها، خصوصاً بعد وجود جملة من القرائن والشواهد والمؤيدات على وقوع المخالفة من قبله للإمام (عليه السلام) حال حياته، بل وإذاعة سره، بل ورد –وكما سيأتي تفصيله– عنه ما يظهر منه بوضوح

غلّوه في شأن الأئمة (عليهم السلام) من قوله (إنّ الأوصياء أنبياء) أي ينالوا درجة الإيحاء إليهم لأنها لازم النبوة كما هو واضح، مضافاً إلى ثبوت جملة من السمات للائمة (عليهم السلام) بكلماته هذه تدخل في حيّز ودائرة الغلو كما هو واضح.

نعم، لو لم تكن هناك ملاحظات على حال الرجل من الغلو ومخالفة الأئمة (عليهم السلام) وغيرها كان يمكن أنْ يقال بأنَّ دخول الجنة كاشف عن استقامته في الدنيا ووثاقته في الحديث كما هو واضح.

فالنتيجة:

أنَّ هذه الرواية مع اعتبارها سنداً لا تصلح أنْ تكون وجهاً للقول بوثاقة المُعلى بن خُنيس في الحديث حال حياته، وبالتالي اعتبار مروياته وإمكانية الاستناد إليها.

الرواية الثانية:

ما ذكره الكشي في رجاله عن أحمد بن منصور عن أحمد بن الفضل عن محمد بن زياد عن عبد الرحمن بن الحجاج عن إسماعيل عن جابر قال: دخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) فقال لي: يا إسماعيل قُتل المعلى؟

قلت: نعم، فقال: أما والله لقد دخل الجنة.[١]

وتقدم تقريب دلالتها على وثاقة المُعلى.

ويقع الكلام في الرواية سنداً ورجالها:

الأول: أحمد بن منصور، وهو أحمد بن منصور الخزاعي بقرينة روايته عن أحمد بن الفضل الذي هو الخزاعي أيضاً، وكذلك يسمى الرجل بمحمد بن منصور بن نصر الخزاعي كما أشار إلى ذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) ولم يترجم له بشيء يذكر، ولم يشر إلى حاله من ناحية الوثاقة في الحديث أو الضعف.[٢]

ثم أننا تتبعنا حال الرجل في الأسانيد والكتب الفقهية والرجالية فلم نجد وجهاً للقول بوثاقته.

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤٢٠ رقم: ٧٢٢، تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

(٢) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال، صفحة: ٣٦٥، رقم: ٥٤١٦ وكذلك صفحة: ٣٦٦ رقم: ٥٤٤٤.

نعم، ما لفت انتباهنا انه عادة ما يروي الكشي عن أحمد بن منصور بواسطة محمد بن مسعود العياشي في جملة كبيرة من الموارد، ولكنه في المقام يروي عنه مباشرة فمن المحتمل جداً وجود سقط في السند، والأقرب أنَّ الساقط هو محمد بن مسعود العياشي الثقة لدينا.

فالنتيجة أن أحمد بن منصور الخزاعي لم يثبت له توثيق.

الثاني: أحمد بن الفضل:

ورد تحت ثلاث عناوين:

١ـ أحمد بن الفضل مطلق من غير تقييد.

٢ـ أحمد بن الفضل الخزاعي.

٣ـ أحمد بن الفضل الكناني.

وقد وقع الرجل بهذه العناوين في مجموعة ليست بكبيرة من الروايات، ولعلها لا تتجاوز العشرة، فقد روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وروى عنه الحسين بن موسى في كتاب العقيقة من الكافي،[1] كما روى

(١) أُنظر: الكافي: الكليني: الجزء السادس: كتاب العقيقة، باب فضل البنات: صفحة: ٣ الحديث: ١٢.

في كتاب المعيشة باب النوادر في تهذيب الأحكام عن أبي عمر الحذاء وروى عنه علي بن سليمان،[١] كما روى في كتاب الجهاد من الكافي عن عبد الله بن جبلة وروى عنه محمد بن احمد القلنسي.[٢]

كما روى الرجل في باب فضل زيارة أبي عبد الله الحسين (عليه السلام) كما ذكر ذلك الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتابه تهذيب الأحكام.[٣]

هذه إطلالة عامة على مروياته في المجاميع الروائية.

وأما ترجمة الرجل، فقد ذكر النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة وقال عنه:

أحمد بن الفضل الخزاعي له كتاب النوادر.[٤] لا أكثر من ذلك

---

(١) أُنظر: الطوسي: تهذيب الأحكام: الجزء الخامس: كتاب المعيشة ٢، باب النوادر من كتاب المعيشة، صفحة: ١٥٩ الحديث: ٥٠.

(٢) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الخامس: كتاب الجهاد ١، باب الرجل يدفع عن نفسه اللص: صفحة: ٢٣، الحديث: ١.

(٣) أُنظر: الطوسي: تهذيب الأحكام: الجزء السادس: الحديث: ١٠٥ في فضل زيارة أبي عبد الله (عليه السلام).

(٤) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٨٩، رقم: ٢١٨.

وكذلك ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في عداد أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) وقال عنه: أحمد بن الفضل الخزاعي واقفي.(١)

وبعد التتبع لم نجد ما يصلح أنْ يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل واعتبار مروياته، وبالتالي فهو ممن لم يثبت له توثيقاً لدينا.

وحال باقي رجال السند تقدّم، وعليه فالرواية ساقطة سنداً لعدم ثبوت وثاقة أحمد بن منصور الخزاعي وأحمد بن الفضل الخزاعي وكذلك أيضاً احتمال الإرسال وسقوط الواسطة كما تقدّم.

وأما الحديث من ناحية الدلالة فقد تقدّم فلا داعي للإعادة.

الرواية الثالثة:

ما رواه الكليني في الكافي عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان عن الوليد بن صبيح قال:

جاء رجل إلى أبي عبد الله (عليه السلام) يدّعي على المُعلى بن خُنيس ديناً عليه فقال: ذهب بحقي، فقال له أبو عبد الله (عليه السلام) ذهب بحقك الذي قتله، ثم قال للوليد: قم إلى الرجل فأقضه من حقه، فإني أريد أن

---

(١) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٣٣٢، رقم: ٤٩٤٩.

ابرّد عليه جلده الذي كان بارداً.[١]

وكذلك روى الشيخ الطوسي (قدس سره) عن علي في تهذيب الأحكام مثله.[٢]

ويمكن تقريب الدلالة من جهة كثرة اهتمام الإمام (عليه السلام) بإبرائه ذمة المعُلى من كلّ حق متعلق بها، أي جعل جلد المُعلى بارداً، فيريد الإمام (عليه السلام) بقضاء دينه إعادة البرد إلى جلده كما كان سابقاً وهذا يدلّ على علو منزلته ووثاقته في الحديث من باب أولى.

ويقع الكلام في الرواية سنداً ودلالة:

أما سنداً فرجالها:

الأول علي بن إبراهيم بن هاشم القمي صاحب التفسير ثقة تقدّم.

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الخامس: باب الدين ١٩، الحديث: ٨ وكذلك أُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء: ١٩ صفحة: ٢٦٤، وكذلك أُنظر: الكافي: الجزء الثالث: صفحة: ٩٤، رقم: ٨.

(٢) أُنظر: الطوسي: تهذيب الأحكام: الجزء السادس: صفحة: ١٨٦، رقم: ٣٨٦.

الثاني: أبيه إبراهيم بن هاشم القمّي معتبر الحديث لدينا تقدّم.

الثالث: ابن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي ولا يرسل إلاّ عن ثقة تقدّم.

الرابع: الوليد بن صبيح الاسدي الكوفي ثقة معتبر الحديث تقدّم.

وعليه فالرواية معتبرة سنداً.

وأما الكلام في الدلالة:

فما نراه من الدلالة –بل هو الظاهر منها– أنَّ الإمام (عليه السلام) أراد أنْ يدفع المال للرجل ليبرد الرجل الذي كان بارداً من جهة أنَّ صاحب المال أو (الدين) كان هادئ الاعصاب بارد الجلد ثم طالب بحقه فغضب أو تعصّب وأصبح جلده حاراً نتيجة غضبه ومطالبته بماله فأراد الإمام (عليه السلام) أنْ يدفع المال له وأن يعُيد جلده إلى ما كان عليه من البرودة وهدوء الاعصاب، هذا أولاً.

وثانياً: أنه حتى على تقدير حمل إرادة تبريد جلد المعُلى بن خُنيس وهو ميت فغاية ما يدلّ عليه حينئذ أنَّ المُعلى كان محلّ عطف وعناية الإمام (عليه السلام) وقضاء دينه، وهذا سلوك متوقع منه (عليه السلام) تجاه مواليه

ومحبيه ومن قتل مظلوماً وغيره، وبالتالي لا دلالة لهذا الموقف على وثاقة المُعلى بن خُنيس في الحديث في الحياة بوجه.

الرواية الرابعة:

ما رواه الكليني في روضة الكافي عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن الوليد بن صبيح عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

دخلت عليه يوماً فألقى إليّ ثياباً وقال: يا وليد ردّها على مطاويها، فقمتُ بين يديه فقال أبو عبد الله (عليه السلام): رحم الله المعُلى بن خنُيس فظننت أنه شبّه قيامي بين يديه بقيام المعُلى بين يديه ثم قال: أُف للدنيا أُف للدنيا، إنما الدنيا دار بلاء يسلط الله فيها عدوه على وليه.[1]

والمراد من عبارة (ردّها على مطاويها) أي أنَّ الثياب كانت منشورة فأراد (عليه السلام) من الوليد أنْ يلفها ويطويها، ولكن محلّ الاستدلال إنما هو ذيل الحديث وهو قوله (عليه السلام): (يسلّط الله عدوه على وليّه)، بمعية حمل وليه على المعُلى بن خُنيس فيكون في ذلك إشارة إلى علّو منزلته

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الثامن: صفحة: ٣٠٤، حديث: ٤٦٩ من الروضة.

وجلالة قدره وبالتالي استبطان ذلك للوثاقة في الحديث.

وللمناقشة فيه مجالٌ:

أمّا من ناحية السند فالرواية معتبرة؛ لما تقدّم من وثاقة واعتبار مرويات رجال السند كما تقدّم.

وأما دلالة فيمكن المناقشة في المدعى منها بالقول:

إنَّ الأقرب حمل التعبير الوارد (وليه) على الإمام (عليه السلام) دون المُعلى بن خنيُس، والشاهد على ذلك أمور:

أولاً: أنَّ المراد من كون الإنسان ولي لله تعالى الإشارة إلى منزلة عظيمة من أوضح مصاديقها الأئمة (عليهم السلام)، وأما حملها على غيرهم فهو بحاجة إلى قرينة، ولا قرينة في المقام.

وثانياً: أنه يبعد أن ينال المعُلى بن خُنيس مكانة ولي الله؛ لأنه قد صدرت منه أفعال كثيرة غير محمودة، كإذاعته لأسرار الأئمة (عليهم السلام) مما سبّب أذىً لهم (عليهم السلام) وكذلك غلوه بحقهم واظهار ذلك الغلو بقوله إنّ الأوصياء أنبياء وكما صرح بذلك الكشي في ما رواه في ترجمة ابن أبي يعفور حيث ورد محمد بن الحسن البراثي وعثمان قالا:

حدثنا محمد بن يزداد عن محمد بن الحسين عن الحجّال عن أبي مالك الحضرمي عن أبي العباس البقباق قال: تذاكر ابن أبي يعفور والمعلى بن خنيس فقال ابن أبي يعفور الأوصياء علماء أبرار اتقياء، وقال ابن خنيس الأوصياء أنبياء، قال فدخلا على أبي عبد الله (عليه السلام) قال فلما استقر مجلسهما قال فبدأهما أبو عبد الله (عليه السلام) فقال يا عبد الله إبرأ ممن قال إنّا أنبياء.(١)

ولأهمية الرواية في إثبات غلو المعلى فلابد من النظر إلى سندها ورجالها وهم:

الأول: محمد بن الحسن البراثي، وفي بعض النسخ البراني:

ولكن الظاهر أنه البراثي لا البراني؛ بقرينة أنَّ الكشي قد روى في رجاله كثيراً عن محمد بن الحسن البراثي، والبراثي هذا يروي في تلك الموارد عن محمد بن يزداد ومنها الرواية محل الكلام.

وأما محمد بن الحسن البرّاني فإنه وإن روى عنه الكشي في غير مورد وإن كان من دون كنية، ولكن الراوي عنه في جميع تلك الموارد

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال الجزء الثاني: صفحة: ١٤٥.

أبو علي الفاربي كما فيما ذكره الكشي في الواقفة في اثني عشر مورداً، وهذا بخلاف محلّ الكلام.

وعليه فالرّجل في محلّ الكلام هو محمد بن الحسن البراثي، هذا من جانب.

ومن جانب آخر:

فبعد التتبع لحال الرجل لم نجد ما يصلح أنْ يكون وجهاً للقول بوثاقته، وعليه فلا ثبوت لوثاقة الرجل ولا اعتبار لمروياته.

الثاني: عثمان، وعثمان هذا هو عثمان بن حامد الكشي بقرينة أن الكشي يروي عن محمد بن الحسن البراثي وعثمان بن حامد الكشي في غير مورد من رجاله.(١)

والمهم في المقام الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث فنقول ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في باب من لم يروي عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) في موردين:

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤٩٧ رقم: ٤١٧.

الأول: قال فيه عثمان بن حامد، يكنى أبي سعيد الوجيني، من أهل كش ثقة.[١]

الثاني: عثمان بن حامد روى عنه الكشي.[٢]

ويمكن توجيه تكرار ترجمته بما قدمناه –وهو المختار والأقرب– من أنَّ رجال الشيخ الطوسي وصلنا بصورة المسودة غير النهائية والتي تحتاج إلى إعادة ترتيب لم تتح الفرصة للشيخ بترتيبه بالوضع النهائي، ولذلك نجد فيه تكرار ترجمة رجل واحد في موارد متقاربة جداً، وعلى كل حال فصريح كلمات الشيخ الطوسي أنه ثقة.

الثالث: محمد بن يزداد الرازي.

أولاً: لابدّ من الإشارة إلى أنه في نسخة الأصل (زياد) بدل (يزداد) ولكن الصواب كما هو واضح يزداد؛ بقرينة أنَّ ابن يزداد يروي عن محمد بن الحسين بن الخطاب كما ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في باب من لم يروي عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) –على ما

(١) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٢٩، رقم: ٦١٦٣.

(٢) أُنظر: الطوسي: الرجال، صفحة: ٤٣٣، رقم: ٦٢٠٧.

سيأتي–.

ثم أنه لابدّ من الحديث عن حال الرجل من ناحية الوثاقة في الحديث:

فقد ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في موضعين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام) وقال عنه:

محمد بن يزداد الرازي.[1]

الثاني: في عداد من لم يروي عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) وقال عنه:

محمد بن يزداد روى عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب.

نعم، يمكن توجيه التهافت من الشيخ الطوسي (قدس سره) من جهة ذكره للرجل في عداد أصحاب الإمام العسكري (عليه السلام) أولاً، ومن ثم في عداد من لم يروي عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) من جهة كون الكتاب وصل إلينا بصيغة المسودة غير النهائية والأمر سهل وأما الكشي فقد تعرض لذكره في رجاله مع جمع من الرواة –كعلي واحمد

(١) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٠٢، رقم: ٥٨٩٤.

ابني الحسن بن علي بن فضّال وعبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي والقاسم بن هشام اللؤلؤي وآخرين- فقد سأل أبو عمر الكشي عن أحوالهم من أبا النضر محمد بن مسعود العياشي، وأجابه عنهم ومنهم محمد بن يزداد حيث قال: وأما محمد بن يزداد فلا بأس به.[١]

ونقل عدم البأس هذا ابن داود في رجاله.[٢]

ثمّ أنَّ الشيخ الصدوق (طاب ثراه) تعرض لذكر حادثة عن محمد بن يزداد في كتابه كمال الدين وخروج توقيع من القائم (عليه السلام) بشأنه حيث قال:

قال أبو القاسم بن أبي الحليس: وكتب محمد بن يزداد يسأله الدعاء لوالديه فكتب أو (فورد) (عليه السلام): غفر الله لك ولوالديك

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٨١٢، رقم: ١٠١٤.

(٢) أُنظر: ابن داود: الرجال: صفحة: ٢١٠، رقم: ١٥٣٧.

ولأختك المتوفاة الملقبة كلكي، وهذه امرأة صالحة متزوجة بجوار.[1]

والمتحصل من جميع ما تقدّم:

أنَّ محمد بن يزداد الرازي معتبر الحديث.

الرابع: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ثقة جليل تقدّم.

الخامس: الحجال، وهو عبد الله أو عبيد الله بن محمد بن الحجال المزخرف الاسدي ثقة معتبر الحديث تقدّم.

السادس: أبي مالك الحضرمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

الضحاك أبو مالك الحضرمي، كوفي، عربي، أدرك أبا عبد الله (عليه السلام) وقال قوم من أصحابنا روى عنه وقال آخرون لم يروي عنه، وروى عن أبي الحسن (عليه السلام)، وكان متكلماً، ثقة في الحديث، وله كتاب في التوحيد رواية علي بن الحسن الطاطاري، أخبرنا محمد بن عثمان قال حدثنا جعفر بن محمد بن عبد الله قال: حدثنا عبيد الله أحمد بن

---

(١) أُنظر: الصدوق: كمال الدين: الباب: ٤٥، ذكر التوقيعات الواردة من القائم (عليه السلام)، الحديث: ١٨.

نهيك عن علي بن الحسن الطاطاري عنه.[1]

وبعد التتبع لم نجد ما يعارض هذا التوثيق ولا ما يخدش به، وعليه فالرجل ثقة في الحديث.

السابع: أبي العباس البقباق:

وهو الفضل بن عبد الملك أبو العباس البقباق الكوفي، ثقة، معتبر الحديث تقدّم.

وعليه فالرواية معتبرة سنداً بعد أن كان لها طريقان:

الطريق الأول: غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة محمد بن الحسن البراثي بخلاف الثاني المعتبر.

والرواية صريحة في غلو المعُلى بن خنيس واعتقاده بأنَّ الأئمة (عليهم السلام) أنبياء، وبذلك تثبت لهم كل سمات وخصائص الأنبياء، وهذا عين الغلو كما تقدّم.

فالنتيجة: أنَّ الرواية الرابعة وإن كانت معتبرة سنداً ولكنها غير

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٢٠٥، رقم: ٥٤٦.

تامة دلالة وبالتالي فلا تصلح أن تكون وجهاً للقول بوثاقة المعُلى.

الرواية الخامسة:

ما رواه الصفار في بصائر الدرجات عن أحمد بن الحسين عن أبيه عن محمد بن سنان عن حماد بن عثمان عن المعُلى بن خُنيس قال:

كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) في بعض حوائجي قال: فقال لي ما لي أراك كئيباً حزيناً؟ قال: فقلت ما بلغني عن العراق من هذا الوباء اذكر عيالي قال: فاصرف وجهك، فصرفت وجهي قال: ثم قال اُدخل دارك قال: فدخلت فإذا أنا لا أفقد من عيالي صغيراً ولا كبيراً إلاّ وهو لي في داري بما فيها، قال: ثم خرجت فقال لي: اصرف وجهك فصرفته فنظرت فلم أرى شيئاً.[1]

ويمكن تقريب وثاقة المعُلى في المقام بمعية أنَّ الأئمة (عليهم السلام) لا يظهرون المعجزات وخوارق العادات إلاّ لأوليائهم الخُلص ومواليهم

---

(١) اُنظر: بصائر الدرجات: الجزء الثامن: باب في أنّ الأئمة (عليهم السلام) أنهم يسيّرون في الأرض من شاءوا من أصحابهم: ١٣ الحديث: ٨ وكذلك اُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال: الحديث: الجزء ١٩، صفحة: ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

المعتمدين، والمعُلى حيث إنه كان مورد هذه الأفعال خارقة العادة في المقام فلابدّ أنْ يكون من أوليائهم، وبالتالي فوثاقته في الحديث حينئذ لعلها أول السمات حينئذ، بل أهونها.

وللمناقشة في الرواية مجال واسع:

أما سنداً فمن جهتين:

الأولى: ورود محمد بن سنان فيها، والرجل ضعيف لدينا غير معتبر الحديث.

الثانية: المعُلى بن خُنيس، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقته لحدّ الآن فهو متهم بالغلّو –كما تقّدم–.

ويضاف إلى ذلك عدم إمكانية إثبات وثاقة الشخص برواية نفسه عنه ويضاف إلى ذلك ما ذكرناه مفصلاً من الحديث في كتاب بصائر الدرجات للصفار وانتهينا إلى أنَّ النسخة التي بأيدينا لا دليل على مطابقتها مع نسخة الأصل، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على مروياتها خصوصاً في حال الانفراد بنقلها من قبل الصفار.

وبعد كل هذا فمن الواضح أنَّ الرواية إنما هي من أكاذيب الغلاة

وما ورد فيها يشير إلى ذلك بوضوح.

وعليه فالرواية ساقطة سنداً ودلالة.

الرواية السادسة:

ما رواه ابن طاووس عن الطرازي في كتابه قال:

فقال أبو الفرج محمد بن موسى القزويني الكاتب (رحمه الله) قال: أخبرني أبو عيسى محمد بن أحمد بن محمد بن سنان عن أبيه عن جده محمد بن سنان عن يونس بن ظبيان قال:

كنت عند مولاي أبي عبد الله (عليه السلام) إذ دخل علينا المعُلى بن خنُيس في رجب، فتذاكروا الدعاء، فيه فقال المعُلى: يا سيدي علّمني دعاء يجمع كل ما اودعته الشيعة في كتبها فقال: قل يا معُلى: اللهم إني اسالك صبر الشاكرين لك، .....إلى آخر الدعاء.

ثم قال يا مُعلى والله ولقد جَمع لك هذا الدعاء ما كان من لدن

إبراهيم الخليل إلى محمد (صلى الله عليه وآله).[١]

وللمناقشة في هذه الرواية مجال واسع:

أما من ناحية السند فالسند مليء بمن لا اعتبار لمروياتهم، ومنهم:

الأول: محمد بن أحمد بن محمد بن سنان، وهو الزاهري وكذلك يسمى السناني، حفيد محمد بن سنان والرجل غير معتبر الرواية تقدّم.

الثاني: محمد بن سنان نفسه، والرجل ضعيف غير معتبر الحديث تقدّم.

الثالث: يونس بن ظبيان، ضعيف جداً، غالٍ، وضّاع كذّاب، مشهور لا يلتفت إليه تقدّم.

وأما من ناحية الدلالة:

فلا دلالة في الرواية، بل ولا إشارة فيها إلى وثاقة المعُلى بن خُنيس في الحديث بوجه.

---

(١) أُنظر: ابن طاووس: الإقبال تحت عنوان ومن دعوات كل يوم في رجب فصل في ما تذكره من الدعوات في أول يوم من رجب وكذلك أُنظر السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء التاسع عشر: صفحة: ٢٦٥.

الرواية السابعة:

ما رواه الشيخ المفيد (قدس سره) مرسلاً من أنَّ داود بن علي بن عبد الله بن عباس قتل المعُلى بن خنُيس مولى جعفر بن محمد (عليهما السلام) واخذ ماله، فدخل عليه جعفر (عليه السلام) وهو يجرّ رداءه وقال له: قتلت مولاي وأخذت مالي، لأدعون الله عليك فقال له داود: أتهددنا بدعائك؟ – كالمستهزئ بقوله–، فرجع أبو عبد الله (عليه السلام) إلى داره فلم يزل ليله كله قائماً وقاعداً حتى إذا كان السحر سُمع وهو يقول في مناجاته: يا ذا القوة القوية ويا ذا المحال الشديد ويا ذا العزة التي كل خلقك لها ذليل اكفني هذا الطاغية وانتقم لي منه، وما كان إلاّ ساعة حتى ارتفعت الأصوات بالصياح وقيل: قد مات داود بن علي الساعة.[1]

وللمناقشة في سند ودلالة الرواية مجال واسع:

أما سنداً: فالرواية غير معتبرة للإرسال فيها.

---

(١) أُنظر الشيخ المفيد: الإرشاد، باب ذكر الإمام القائم بعد أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) في فضائله ومناقبه وكذلك أُنظر السيد الخوئي: معجم رجال الحديث، الجزء: ١٩، صفحة: ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

وأما دلالة فلا اشعار فيها –فضلاً على الدلالة– على وثاقة المعُلى في الحديث حال حياته، بل غاية ما تدلّ عليه أنَّ الإمام (عليه السلام) دعا على داود بن علي الذي قتل المعُلى ظلماً واخذ ماله، وهو ظلم واضح ولا دلالة في ذلك الدعاء على وثاقة المعُلى في الحديث حال حياته كما هو واضح.

الرواية الثامنة:

ما رواه الكشي في رجاله عن ابن أبي نجران عن حماد الناب عن المسمعي قال:

لّما اخذ داود ابن علي المعُلى بن خنُيس حبسه وأراد قتله فقال له المعُلى: أخرجني إلى الناس فإنّ لديّ ديناً كثيراً ومالاً حتى اشهد بذلك، فأخرجه إلى السوق، فلما اجتمع الناس قال: يا أيها الناس أنا معُلى بن خنُيس من عرفني فقد عرفني اشهدوا أنَّ ما تركت من مال عين أو دين أو أمة أو عبد أو دار أو قليل أو كثير فهو لجعفر بن محمد، قال فشدّ عليه صاحب شرطة داود فقتله، قال فلما بلغ ذلك أبا عبد الله (عليه السلام) خرج يجرّ ذيله حتى دخل على داود بن علي واسماعيل ابنه

خلفه فقال: يا داود قتلت مولاي وأخذت مالي؟ قال ما أنا قتلته ولا أخذت مالك، قال: والله لأدعون الله على من قتل مولاي واخذ مالي، قال: ما قتلته ولكن قتله صاحب شرطتي، فقال بإذنك أو بغير اذنك؟ قال: بغير اذني، قال يا إسماعيل شأنك به، قال فخرج إسماعيل والسيف معه حتى قتله في مجلسه، قال حمّاد: واخبرني المسمعي عن مُعتّب قال: فلم يزل أبو عبد الله (عليه السلام) ليلته ساجداً وقائماً قال فسمعته في آخر الليل وهو ساجداً ينادي: اللهم إني اسألك بقوتك القوية وبمحالك الشديد وبعزتك التي خلقك لها ذليل أن تصلي على محمد وآل محمد وأنْ تأخذه الساعة، قال فوالله ما رفع رأسه من سجوده حتى سمعنا الصائحة فقالوا: مات داود بن علي، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): إني دعوت الله عليه بدعوة بعث الله إليه ملكاً فضرب رأسه بمرزبة،[1] انشقت منها مثانته.[1]

(١) أُنظر: أن المرزب بالتخفيف المطرقة الكبيرة التي تكون للحداد، النهاية: الجزء الثاني: صفحة: ٢١٩.

واستدل بهذه الرواية جمع منهم المحدث النوري (رحمه الله) على وثاقة المعلى بن خنيس.[٢]

ولنا في المقام كلام سنداً ودلالة:

أمّا السند فرجاله:

الأول: ابن أبي نجران، وهو عبد الرحمن بن أبي نجران التميمي، ثقة معتبر الحديث تقدّم.

الثاني: حمّاد الناب، وهو حمّاد بن عثمان الناب أو ذو الناب ثقة معتبر الحديث تقدّم.

الثالث: المسمعي، الظاهر أنه عبد الله بن عبد الرحمن الاصم المسمعي البصري، والرجل ضعيف لدينا غير معتبر الرواية تقدّم.

الرابع: مُعتّب مولى الإمام أبي عبد الله (عليه السلام):

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤١٣ ـ ٤١٤، تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

(٢) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٣٩٤ـ ٣٩٥.

ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في موردين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه:

مُعتّب مولى أبي عبد الله (عليه السلام)، مدني أُسند عنه.[1]

الثاني: في عداد أصحاب الإمام موسى الكاظم (عليه السلام) وقال عنه:

مُعتّب، مولى أبي عبد الله (عليه السلام)، ثقة.[2]

ثمّ أنَّ الكشي افرد له باباً خاصاً في رجاله أورد فيه روايتين:

الأولى:

حدثني حمدويه وإبراهيم عن محمد بن عبد الحميد عن يونس بن يعقوب عن عبد العزيز بن نافع أنه سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: هم عشرة -يعني مواليه- فخيرهم وأفضلهم مُعتّب، وفيهم خائن فاحذروه وهو صغير.[3]

---

(١) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٣١٢، رقم: ٤٦٢٩.

(٢) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٣٤٢، رقم: ٥١٠٣.

(٣) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ١٥٠، تحقيق: محمد الماجدي.

ولابدّ من الإشارة إلى أنَّ (صغير) إما اسم أو وصف، ولكن في بعض نسخ اختيار معرفة الرجال (صفير) بالفاء، فيكون اسماً.

ولابدّ من الحديث عن سند الرواية ورجالها وهم:

الأول: حمدويه بن نصير بن شاهي الكشي، ثقة حسن المذهب كثير العلم والرواية تقدّم.

الثاني: إبراهيم بن نُصير الكشي، أخو حمدويه بن نصير الكشي، ثقة مأمون الحديث كثيره الحديث تقدّم.

الثالث: محمد بن عبد الحميد إذا كان هو العطار الكوفي فهو ثقة تقدّم.

الرابع: يونس بن يعقوب بن قيس البجلي الدهني الكوفي، ثقة معتبر الحديث تقدّم.

الخامس: عبد العزيز بن نافع:

في البداية لابدّ من الإشارة إلى أنه بن نافع وليس بن تابع كما ضبطه البعض هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فقط ترجم له الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في

عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) بالقول:

عبد العزيز بن نافع الاموي مولاهم كوفي،[١]

وخارج دائرة هذه الترجمة لم نعثر على ما يصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل، وعليه فالرجل لم يثبت له توثيق لدينا، وعليه فالرواية غير معتبرة لدينا، ولكنها عموماً تصلح للتأييد؛ وذلك لما تقدّم من توثيقه من قبل الشيخ الطوسي صريحاً.

الرواية الثانية:

ما رواه الكشي عن علي بن محمد قال حدثني محمد بن أحمد عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي عن الحسن بن محبوب لا اعلمه إلاّ عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: مواليّ عشرة خيّرهم مُعتّب وما يظن مُعتّب إلاّ إني اسخر من الناس.[٢]

وسند الرواية فيه رجال كُثر منهم:

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٢٣٩، رقم: ٣٢٨٣.

(٢) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ١٥١، رقم: ٤٧٠، تحقيق: محمد الماجدي.

الأول: علي بن محمد، وهو علي بن محمد بن فيروزان القمي كثير الورود في أوائل أسانيد الكشي لم يثبت له توثيق فهو غير معتبر الرواية لدينا.

الثاني: محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي، صاحب نوادر الحكمة ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث تقدّم.

الثالث: الحسن بن الحسين اللؤلؤي، ثقة معتبر الحديث تقدّم.

الرابع: الحسن بن محبوب السراد أو الزراد ثقة جليل القدر تقدّم.

الخامس: إسحاق بن عمار هو الصيرفي أو الكوفي أو الساباطي أو التغلبي أو الفطحي فالكلّ واحد، وهو ثقة شيخ من أصحابنا معتبر الحديث تقدّم.

وعليه فالرواية غير معتبرة لدينا لعدم ثبوت وثاقة علي بن محمد القمي، ولكن مع ذلك فهي تصلح لتأييد توثيق الشيخ الطوسي المتقدم.

فالنتيجة: أنَّ مُعتّب مولى أبي عبد الله (عليه السلام) ثقة معتبر الحديث، وعليه فالرواية غير معتبرة سنداً لعدم ثبوت وثاقة المسمعي بل الثابت

لدينا ضعفه.

وأما من ناحية الدلالة:

فلم نجد فيها ما يدلّ على وثاقة المعُلى في الحديث حال حياته، وما ذهب إليه جمع من الاستدلال بالرواية على وثاقة المعُلى فليس في محلّه، ولعلهم استفادوا وثاقة الرجل من اهتمام الإمام الصادق (عليه السلام) بأمر قتله وأخذ ماله، ولكن من الواضح أنه لا دلالة في ذلك على وثاقته في الحديث حال حياته، بل اهتمامه (عليه السلام) بأمره لعلّه نابع من كونه من مواليه ومحسوب عليه، والمعروف عنهم (عليهم السلام) الاهتمام بأمر مواليهم واتباعهم ومريديهم، ومن مظاهر هذا الاهتمام، الاهتمام بأمر مقتلهم واموالهم ونحو ذلك.

الرواية التاسعة:

ما ذكره الكشي في رجاله عن حمدويه قال:

حدثنا محمد بن عيسى ومحمد بن مسعود قال: حدثنا جبريل بن أحمد قال: حدثنا محمد بن عيسى عن إبراهيم بن عبد الحميد عن الوليد بن صبيح قال، قال داود بن علي لأبي عبد الله (عليه السلام): ما أنا

قتلته -يعني مُعلى- قال فمن قتله؟ قال السيرافي -وكان صاحب شرطته-، قال أقدنا منه؟ قال قد اقدتك، قال: فلما أخذ السيرافي وقُدّم ليقتل جعل يقول يا معشر المسلمين[1] يأمروني بقتل الناس فأقتلهم لهم ثم يقتلوني، فقُتل السيرافي.[2]

وسند الرواية مشتمل على جمع:

الأول: حمدويه، وهو حمدويه بن نُصير بن شاهي الكشي، ثقة حسن المذهب كثير العلم والرواية تقدّم.

الثاني: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني ثقة معتبر الحديث تقدّم.

الثالث: محمد بن مسعود العياشي السمرقندي صاحب التفسير ثقة جليل القدر عين صدوق معتبر الحديث تقدّم.

الرابع: جبريل بن أحمد الفاريابي معتبر الحديث تقدّم.

الخامس: إبراهيم بن عبد الحميد الكوفي ثقة تقدم.

---

(١) أُنظر: في باء وجيم ودال وهاء يا معشر الناس.

(٢) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤١٦ ـ ٤١٧، تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

السادس: الوليد بن صبيح الاسدي الكوفي ثقة معتبر الحديث تقدّم. وعليه: فالرواية معتبرة سنداً.

وأما دلالة:

ففي البداية لابدّ من الإشارة إلى أنَّ هناك تهافت واختلاف واضح في سرد أحداث مقتل المعُلى بن خُنيس وردّ فعل الإمام (عليه السلام) على ذلك، وهذا واضح وسيتضح أكثر مع استعراض الروايات القادمة المتعلقة بهذه الحادثة هذا من جهة.

ومن جهة أخرى: تقدم الحديث عن أنه لا دلالة فيما ذُكر من القصة بكاملها على وثاقة المعُلى بن خنُيس في الحديث حال حياته بوجه، وإنْ استدلال البعض بهذه الرواية على وثاقة المعُلى في غير محلّه.

الرواية العاشرة:

ما رواه الكشي في رجاله قال:

محمد بن مسعود،[1] قال: كتب إليّ الفضل قال: حدثنا ابن أبي عمير عن إبراهيم بن عبد الحميد عن إسماعيل بن جابر قال: قدم أبو

(١) أُنظر: في نسخة باء محمد بن يعقوب.

إسحاق (عليه السلام) من مكة فذُكر له قتل المعُلى بن خنُيس قال: فقام مغضباً يجرّ ثوبه فقال له إسماعيل ابنه: يا أبَ أين تذهب؟ قال: لو كانت نازلة لأقدمت عليها، فجاء حتى دخل على داود بن علي فقال له: يا داود لقد أتيت ذنباً لا يغفره الله لك، قال: وما ذاك الذنب؟ قال: قتلت رجلاً من أهل الجنة، ثم مكث ساعةً ثم قال: إن شاء الله، فقال له داود: وأنت أتيت ذنباً لا يغفره الله لك، قال: وما ذاك الذنب؟ قال زوجّت أبنتك فلان الاموي قال: إن كنت زوجت فلان الاموي فقد زوّج رسول الله (صلى الله عليه وآله) عثمان، وليَ برسول الله أسوة، قال: ما أنا قتلته، قال: فمن قتله؟ قال قتله السيرافي قال: فأقدنا منه قال: فلما كان من الغد غدا إلى السيرافي فأخذه فقتله وجعل يصيح: يا عباد الله يأمروني أنْ اقتل لهم الناس ويقتلوني.(١)

وقد استدل بهذه الرواية جمع منهم المحدث النوري (رحمه الله) على

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال.

وثاقة المعلى،[١] بينما ذهب سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) إلى أنَّ الرواية من روايات المدح للمعُلى بن خُنيس.[٢]

وللمناقشة في هذه الرواية مجال وحاصله:

أما سنداً، فرجال السند هم:

الأول: محمد بن مسعود العياشي السمرقندي صاحب التفسير ثقة، جليل القدر، عين صدوق، معتبر الحديث تقدّم.

الثاني: الفضل بن شاذان النيسابوري أو النيشابوري ثقة جليل القدر متكلم مشهور تقدّم.

الثالث: ابن أبي عمير أوثق الناس في الحديث لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة تقدّم.

الرابع: إبراهيم بن عبد الحميد الكوفي ثقة تقدّم.

---

(١) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

(٢) أُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء ١٩: صفحة: ٢٦١ ـ ٢٦٢.

الخامس: إسماعيل بن جابر، والظاهر هو الجعفي الثقة المتقدّم.

وعليه فالرواية معتبرة سنداً.

وأما دلالة فمحور العبارة المستفاد منها وثاقة المعُلى هو قوله (عليه السلام): (قتلت رجلاً من أهل الجنة)، ولكن تقدّم سابقاً الإشارة إلى أنَّ الصيغة التي نُقلت فيها قصة مقتل المعُلى بن خُنيس في الروايات ذات الشأن بذلك كانت متهافتة متضاربة في قسم منها زماناً أو مكاناً أو جهة ونحو ذلك.

وعلى تقدير ثبوت هذه العبائر فمع ذلك غاية ما تدلّ عليه هو أنَّ الرجل دخل الجنة بعد أنْ قُتل مظلوماً، ومن الواضح أنَّ هذا شيء وما نحن بصدد إثباته –وهو وثاقة المُعلى حال حياته واعتبار مروياته وإمكانية الاعتماد عليها – شي اخر، ومثل هذا الأمر لا يثبت بدخوله الجنة خصوصاً مع ثبوت جملة من السلوكيات غير المقبولة منه بحق الإمام (عليه السلام) كإذاعته لأسراره ونحو ذلك، فضلاً عن ما تقدّمت الإشارة إليه بالنص المعتبر من غلو المعُلى وتصريحه بعقائد فاسدة اقرب لعقائد الغلاة، حيث جعل الأئمة (عليهم السلام) أنبياء وما يترتب على

ذلك من سمات يدفع –القول بثبوتها– صاحبه إلى الدخول في دائرة الغلو المنهي عنه من قبل الأئمة (عليهم السلام).

ثمّ أنه حتى لو تنزّلنا وقلّنا بدلالة دخول الجنة على وثاقته في الحديث فمع ذلك هناك جملة من الوجوه –كما ستأتي الإشارة إليها– من أقوال أعلام الرجال وغيرها والتي تصُرح بضعف المُعلى في الحديث وعدم إمكان الاعتماد على شيء من حديثه، وهذه الوجوه تمنع من الاطمئنان بوثاقة المعلى كما هو ظاهر؛ وذلك لأننا قد بنينا على أنَّ المختار في مدرك حجية قول الرجال كونها عبارة عن قرينة أو شاهد أو مؤيد يحمل قيمة احتمالية معينة لها القدرة على الدخول في محور بناء الاطمئنان بحال الراوي توثيقاً أو تضعيفاً ، وبذلك يكون هذا الوجه حامل لقيمة احتمالية تدفع باتجاه الاطمئنان بوثاقة المُعلى ولكن في نفس الوقت هناك تلك الوجوه والأقوال لأعلام الرجال كالنجاشي وابن الغضائري والتي كذلك تحمل قيمةً احتمالية معينة تدفع باتجاه ضعف المُعلى بن خُنيس، فبالتالي لا يمكن الوصول إلى الاطمئنان بوثاقة المُعلى مع وجود تضعيفات النجاشي وابن الغضائري،

خصوصاً مع احتمالية –بل اقربية أو قل تعّين كما تقدمت الإشارة إليه – أن آراء النجاشي في أحوال الرجال لم تكن وليدة أفكاره ونظرة معاصريه أو أساتذته، بل كانت نتيجة تراكم الأقوال والآراء والروايات الواردة بأحوال الرواة طبقة بعد طبقة وبالتالي فكانت آراء النجاشي وابن الغضائري تمثل عصارة وخلاصة نتائج تلك الأحوال وكلمات أهل الرجال السابقين والمتقدمين عن النجاشي.

ومن الطبيعي أن تكون تلك النتائج مبنية على مقدمات متنوعة مختلفة متعددة وفي بعض الأحيان مختلفة متناقضة اعمل هؤلاء الأعلام اجتهادهم من خلال تطبيق المنهج العلمي للوصول إلى نتائج واضحة بأحوال هؤلاء الرواة.

وعليه فلا يمكن الإطمئنان بوثاقة المعُلى بن خُنيس مع كل ما تقدم.

الرواية الحادية عشر:

ما ذكره الكشي في رجاله من أنه وجدت بخط جبريل بن أحمد قال:

حدثني محمد بن عبد الله بن مهران قال: حدثني محمد بن علي الصيرفي عن الحسن[١] عن الحسين بن العلاء عن أبي العلاء وأبي المغرى عن أبي بصير قال:

سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: وجرى ذكر المعُلى بن خُنيس فقال: يا أبا محمد اكتم عليّ ما أقول لك في المعُلى، قلت أفعل، فقال أما أنه ما كان ينال درجتنا إلاّ بما يناله منه داود بن علي، فقلت: وما الذي يصيبه من داود؟ قال: يدعو به فيؤمر به فيضرب عنقه ويصلبه، قلت: إنا لله وإنا إليه راجعون قال: ذاك قابل،[٢] قال: فلما كان قابل وليّ المدينة فقصد المعُلى فدعاه وسأله عن شيعة أبي عبد الله وأنْ يكتبهم له فقال: ما أعرف من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) أحداً، وإنما أنا رجل اختلف في حوائجه وما اعرف له صحاباً، فقال: تكتمني، أما انك إنْ كتمتني قتلتك، فقال له المعُلى: بالقتل تهددني! والله لو كانوا تحت قدمي ما

(١) أُنظر: انه يحتمل أن يكون الحسن بن علي بن أبي حمزة بقرينة التصريح به في صفحة: ٨٥٣ وهو الذي ضعّفه الكشي وروى في تفسير القمي.

(٢) أُنظر: إلى أن معنى قابل أي في العام القادم.

رفعت قدمي عنهم، وإن أنت قتلتني لتسعدني وأُشقيك، فكان كما قال أبو عبد الله (عليه السلام) لم يغادر منه قليلاً ولا كثيراً[١].

وعدّها سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) من روايات المدح في المعلى[٢]، بينما ذهب المحدث النوري إلى دلالتها على وثاقته[٣].

وللمناقشة فيها سنداً ودلالة مجال:

أما سنداً فرجالها:

الأول: جبريل بن أحمد الفاريابي معتبر الحديث تقدّم.

الثاني: محمد بن عبد الله بن مهران ضعيف جداً في الحديث فاسد المذهب كذّاب تقدم.

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤١٩ ـ ٤٢٠، رقم: ٧٢١، تحقيق: الشيخ محمد الماجدي.

(٢) أُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء التاسع عشر: صفحة: ٢٦٠.

(٣) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢٩٦.

الثالث: محمد بن علي الكوفي القرشي الصيرفي (أبي سمينة)، كذّاب، غالٍ لا يعُتمد عليه تقدّم.

الرابع: الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، غير معتبر الحديث تقدّم. الخامس: الحسين بن أبي العلاء.

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

الحسين بن أبي العلاء الخفاف، أبو علي الأعور، مولى بني أسد، ذكر ذلك ابن عقدة وعثمان بن حاتم ابن منتاب وقال أحمد بن الحسين (رحمه الله) هو مولى بني عامر وأخواه علي وعبد الحميد، روى الجميع عن أبي عبد الله (عليه السلام) وكان الحسين أوجههم.

له كتب منها ما اخبرناه وأجازه محمد بن جعفر الأديب عن أحمد بن محمد الحافظ قال: حدثنا محمد بن سالم بن عبد الرحمن الازدي ومحمد بن أحمد بن الحسين القطواني قال: حدثنا أحمد بن أبي بشر عن الحسين بن أبي العلاء[1].

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٥٢ ـ ٥٣، رقم: ١١٧.

وأما الشيخ الطوسي (قدس سره) فقد ترجم للرجل في رجاله في موضعين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام) وقال عنه:

الحسين بن أبي العلاء الخفاف[١].

الثاني: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه:

الحسين بن أبي العلاء العامري، أبو علي الزندجي الخفّاف الكوفي، مولى بني عامر يبيع الزندج، أعور[٢].

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

الحسين بن أبي العلاء له كتاب يعدّ في الأصول، أخبرنا به جماعة من أصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب

(١) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ١٣١، رقم: ١٣٣٩.

(٢) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ١٨٢، رقم: ٢٢٠٢.

عن محمد بن أبي عمير وصفوان عن الحسين بن أبي العلاء[١].

وأما الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة فيمكن الانتهاء إلى وثاقته بوجهين:

الأول: ما ذكره النجاشي -كما تقدّم- من أنَّ اخواه علي وعبد الحميد روى الجميع عن أبي عبد الله (عليه السلام) وكان الحسين أوجههم، والمراد بأوجههم من ناحية الحديث، ووجاهة الحديث تعني قوته وضبطه والاعتماد عليه بقرينة سياق الكلام عن الرواية عن الإمام الصادق (عليه السلام).

ويعضد ذلك: أنَّ عبد الحميد بن أبي العلاء ثقة -كما تقدم منا- بتصريح النجاشي[٢]، فيكون الحسين بن أبي العلاء ثقة من باب أولى بمعية تقدمه على أخيه بالوجاهة الحديثية والروائية.

---

(١) أُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ١٠٧، رقم: ٢٠٤.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٢٤٦، رقم: ٦٤٨.

وعلى تقدير عدم استيضاح ذلك فلا اقل من اعتبار مروياته، وهذا هو القدر المتيقن من عبارة النجاشي وإن كانت وثاقته قريبة جداً من كلمات النجاشي بعد استبعاد إرادة الوجاهة الاجتماعية بقرينة سياق الكلام عن الرواية والمرويات.

الوجه الثاني: وهو رواية ابن أبي عمير وصفوان عنه كما صرّح بذلك الشيخ الطوسي (ﷺ) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم كما تقدّم، بل هما رواة كتابه، والصحيح -كما هو المختار- أنَّ ابن أبي عمير وصفوان لا يرويان -بل لا يرسلان- إلاّ عن ثقة، فالحسين بن أبي العلاء ثقة من هذا الباب.

نعم، ذهب البعض إلى أنَّ الرجل ثقة من جهة كونه من أصحاب الأصول كما صرح بذلك الشيخ الطوسي كما تقدّم.

ولكن هذا مبني على اعتبار وثاقة صاحب كل أصل، ولكن قد تقدّم مفصلاً نقد هذا الكلام وذكرنا:

أنَّ هناك خلافاً كبيراً بين الأعلام في بيان معنى الأصل، ويظهر من كلمات الشيخ الطوسي في ترجمة إسحاق بن عمار من أنَّ (أصله

معتمد عليه) [١] أنَّ تقييده في المقام للاحتراز، وأنه ليس كل أصل معتمد عليه، وبالتالي فالانتهاء إلى وثاقة كل صاحب أصل ليست بذلك الوضوح.

السادس: أبي بصير، وهو ليث بن البختري المرادي، أبي بصير ثقة معتبر الحديث تقدّم.

وعلى كل حال فما ثبت من ضعف وكذب لغير واحد من رجال السند كفيل بإسقاط اعتبار الرواية سنداً.

وأما الكلام في مقام الدلالة:

فقد تقدّم ما يشبه الرد عن هذه الرواية وذكرنا أنَّ وصول الرجل إلى مقام عالٍ بالقتل ظلماً شيء، وثبوت وثاقته في الحديث كصفة علمية معمول بها ومعول عليها في علم الرجال حال حياته واعتبار مروياته شيء آخر. خصوصاً بعد أن صدرت منه تصرفات فعلية وعقائدية تشير إلى عدم صفاء فعله وعقيدته من الخدش.

ويبقى ضعف السند بجمع من الضعفاء والكذابين هو الأساس

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ٣٩.

في رد هذه الرواية.

الرواية الثانية عشر:

ما ذكره الكشي في رجاله عن أبو جعفر أحمد بن إبراهيم القرشي قال أخبرني بعض أصحابنا قال:

كان المعُلى بن خنُيس (رحمه الله) إذا كان يوم العيد خرج إلى الصحراء شعثاً مغبراً في زي ملهوف، فإذا صعد الخطيب المنبر مدّ يده نحوه السماء ثم قال: اللهم هذا مقام خلفائك وأصفيائك وموضع أمنائك الذين خصصتهم بها، ابتزوها وأنت المقدّر لما تشاء، لا يغُلب قضاءك ولا يجُاوز المحتوم من تدبيرك كيف شئت وأنى شئت، علمك في إرادتك كعلمك في خلقك حتى عاد صفوتك وخلفائك مغلوبين مقهورين مبترين يرون حكمك مبدلاً وكتابك منبوذاً وفرائضك محرّفة عن جهات شرائعك وسنن نبيك (صلواتك عليه) متروكة، اللهّم العن أعدائهم من الأولين والآخرين والغادين والرايحين والماضين والغابرين، اللهّم والعن جبابرة زماننا وأشياعهم وأتباعهم

وأحزابهم وأعوانهم انك على كل شيء قدير[١].

وقد عدّ جمع أنها من روايات الوثاقة، ولا أقل تدّل على حسن حال الرجل وعلو درجة إيمانه، وهو مقتضى للقول باعتبار مروياته.

ولكن للمناقشة في الرواية مجال سنداً ودلالة:

أما من ناحية السند:

فالرجل الوحيد فيه هو أحمد بن إبراهيم القرشي، وهو يروي عن بعض أصحابنا في المقام، أما أحمد بن إبراهيم القرشي فبعد التتبع في كتب أصحابنا لم نجد له ترجمة تذكر ولا بيان لحاله من ناحية الوثاقة والضعف، فبالتالي هو مهمل من الناحيتين.

وقد ورد الرجل في كتب العامة كثيراً، فقد ورد في الضعفاء للعقيلي[٢]، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي[٣]، وابن عساكر في تاريخ

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤٢٠ ـ ٤٢١، تحقيق: محمد الماجدي.

(٢) أُنظر: العقيلي: الضعفاء: الجزء الثاني، صفحة: ٢٤١.

(٣) أُنظر: الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد: الجزء العاشر: صفحة: ١٨.

دمشق في غير مورد[١].

نعم أشار ابن عساكر في تاريخ دمشق إلى أن أحمد بن إبراهيم القرشي حدّث عن عائذ أو عائذ قال: وقع علينا في يوم الخميس مستهل جُمادى الأولى، يعني سنة سبعاً وعشرين ومئتين[٢].

وهذا يعطينا تصور على أنَّ طبقة مشايخه كانت تعيش في فترة ٢٢٧ للهجرة وكذلك ورد في غيره من الكتب[٣]، ولم نجد بعد التتبع بالمقدار الذي تتبعنا به ما يصلح أنْ يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل، وبالتالي فهو غير معتبر الرواية لعدم ثبوت توثيق له.

ثم أن الرجل في المقام يروي عن (بعض أصحابنا)، وهذا العنوان

(١) أُنظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق: الجزء الأول: صفحة: ٤٨، الجزء الثاني: صفحة: ٨٠، الجزء الخامس: صفحة: ٣٦٠، الجزء السابع: صفحة ١٤، الجزء الثامن: صفحة: ٢١٧، الجزء العاشر: صفحة: ٢٨٠، الجزء الحادي عشر: صفحة: ٢١٠ وغيرها من الموارد.

(٢) أُنظر: ابن عساكر: تاريخ دمشق: الجزء: ١٨، صفحة: ٩٥.

(٣) أُنظر: منها تهذيب الكمال: الجزء: ٣١، صفحة: ٥٣٩.

غير معروف وغير مشخص حتى يمكن أنْ يسُتكشف أو يُطلع أو يستوضح حاله من ناحية الوثاقة والضعف في الحديث، وبالتالي فهذا وجه آخر لعدم اعتبار سند الرواية.

وعليه: فالرواية ساقطة سنداً لما تقدّم.

وأما الكلام في المقام الثاني: وهو الدلالة:

فقد أدرجت الرواية في جملة الروايات الدالّة على مدح المعُلى بن خنُيس كما فعل ذلك جمع منهم سيد مشايخنا المحقق الخوئي (ﷺ) في معجم رجاله[1].

ولكن من الواضح أنه لا دلالة فيها على وثاقة المعُلى في الحديث واعتبار مروياته، فإنَّ غاية ما تدلّ عليه –على تقدير اعتبارها سنداً– أنَّ الرجل كان صاحب اطلاع على الدعاء –وإن كان بعض فقرات دعائه غير واضحة المعنى– دون الأكثر من ذلك، وأما مسألة وثاقته في الحديث فهي أمر آخر له مقدماته الخاصة وأسسه المخصوصة وهي غير ثابتة للمعُلى بهذه الرواية كما هو واضح.

---

(١) أُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء: ١٩، صفحة: ٢٦٠.

الرواية الثالثة عشر:

ما روي في المحاسن عن ابن فضال عن علي بن عقبة بن خالد عن أبيه قال:

دخلتُ أنا والمعُلى بن خُنيس على أبي عبد الله (عليه السلام) وليس هو في مجلسه، فخرج علينا من جانب البيت من عند نسائه وليس عليه جلباب، فلما نظر إلينا رحّب فقال: مرحباً بكما وأهلاً ثم جلس وقال: أنتم أولو الالباب في كتاب الله قال الله (تبارك وتعالى) (إنما يتذكر أولوا الالباب)[1]، فابشروا أنتم على إحدى الحسنيين من الله[2].

أما أنكم إنْ بقيتم حتى تروا ما تمدون إليه رقابكم شفى الله صدوركم واذهب غيض قلوبكم وأدى لكم على عدوكم، وهو قوله تعالى:(ويشف صدور قوم مؤمنين ويُذهب غيض قلوبهم)[3]، وإنْ

---

(١) أُنظر سورة الرعد: آية: ١٩.

(٢) أُنظر: إلى أن ذلك إشارة إلى قوله تعالى: (قل هل يتربصون بنا إلا إحدى الحسنيين) سورة البراءة، آية: ٥٢.

(٣) أُنظر: سورة البراءة: الآية: ١٤ و١٥.

مضيتم قبل أن تروا ذلك مضيتم على دين الله الذي رضيه لنبيه (صلى الله عليه وآله) وبعثه عليه[١].

وقيل في تقريب دلالتها:

أنَّ الرواية صحيحة ويظهر منها أن عقبة بن خالد والمعُلى بن خُنيس من خواص الإمام الصادق (عليه السلام) وموضع عنايته ووصفهم بأنهم من أولي الألباب أي أولي العقول، وهذا غاية المدح والثناء من قبل الإمام (عليه السلام) ثم يبشرهم بإحدى الحسنيين أما النصر أو شفاء الصدور وإنْ مضيتم قبل أنْ تروا ذلك مضيتم على دين الله الذي رضيه لنبيه (صلى الله عليه وآله) وبعثه عليه أي أنهم على هدى من ربهم وبذلك يمكن أن يفتتح الاستدلال على وثاقة المُعلى بهذه الرواية[٢].

ولكن قد تقدّم مفصلاً الحديث في كتاب المحاسن وقلنا إنه يمكن الاعتماد على مروياته شريطة التدقيق في السند –خصوصاً ما لاحظناه

(١) أُنظر: البرقي: المحاسن: صفحة: ١٦٩، حديث: ١٣٥، وبحار الأنوار، جزء: ٦٥، صفحة: ٩٣.

(٢) أُنظر: حسين الساعدي: المعلى بن خنيس: صفحة: ٨٨.

من التفاوت الكبير في عدد الوسائط في اسانيد الروايات – والدلالة وعليه فسند الرواية:

١– ابن فضال –هو الحسن بن علي بن فضال؛ لأنه هو الذي يروي عنه كتابه كما سيأتي صريحاً من الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، والحسن بن علي بن فضال ثقة جليل زاهد ورع تقدّم.

٢–علي بن عقبة بن خالد، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

علي بن عقبة بن خالد الاسدي، أبو الحسن مولى كوفي ثقة، ثقة روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أحمد بن محمد بن الجراح قال: حدثنا محمد بن همام قال: حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا محمد بن تسنيم قال: حدثنا عبد الله بن محمد الحجال عن علي بن عقبة بكتابه، ولأبيه عقبة كتاب أيضاً ذكره سعد[1].

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٢٧١، رقم: ٧١٠.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

علي بن عقبة، له كتاب أخبرنا به الحسين بن عبيد الله عن محمد بن علي بن الحسين عن ابن الوليد عن الصفار عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عنه.[١]

وذكره في رجاله في موردين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه:

علي بن عقبة الاسدي مولاهم كوفي[٢].

الثاني: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه:

علي بن عقبة مولاهم، كوفي.[٣]

والمتحصل أن علي بن عقبة بن خالد الاسدي ثقة، ثقة.

---

(١) أُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ١٥٤، رقم: ٣٨٥.

(٢) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٢٤٥، رقم: ٣٣٩٣.

(٣) أُنظر الطوسي: الرجال: صفحة: ٢٦٦، رقم: ٣٨١٨.

الثالث: عقبة بن خالد الاسدي:

الرجل ممن روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وقد ورد في روايات بلغت ٥٥ مورداً كما روى عنه جمع منهم ولده علي بن عقبة بن خالد الاسدي المتقدم وغيره كالحسن بن علي وغالب بن عثمان ومحمد بن عبد الله بن هلال.

وقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

عقبة بن خالد الاسدي كوفي روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا الحسين قال حدثنا محمد بن علي بن تمام قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن لاحق عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن علي بن عقبة عن أبيه عقبة بن خالد بالكتاب[1].

بينما ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: عقبة بن خالد، له كتاب، أخبرنا به جماعة من أصحابنا عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه ومحمد بن الحسن عن سعد بن عبد

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٢٩٩، رقم: ٨١٤.

الله عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال عنه[١].

بينما ذكره في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: عقبة بن خالد الاسدي كوفي[٢].

ومن الواضح أنه لا تصريح ولا تلميح من الطوسي والنجاشي على وثاقة عقبة، ولكن مع ذلك ذهب جمع إلى وثاقته، واستندوا على وجوه، منها:

الوجه الأول: أنَّ الرجل من رجال اسناد كامل الزيارات، حيث روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى عنه محمد بن عبد الله بن هلال في فضل إتيان المشاهد المشرفة في المدينة[٣].

---

(١) أُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ١٩٠، رقم: ٥٣٢.

(٢) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٢٦١، رقم: ٣٧١٣.

(٣) أُنظر: ابن قولويه، كامل الزيارات: الباب السادس: فضل إتيان المشاهد في المدينة، الحديث الخامس: وكذلك أُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء الثاني عشر: صفحة: ١٦٧.

وللمناقشة في هذا الوجه مجال واسع:

فقد تقدّم أنه لا دلالة للوقوع في اسناد كامل الزيارات على الوثاقة في الحديث حتى على مستوى المشايخ المباشرين إلاّ في حدود معينة ذكرناها هناك، وأما على مستوى الأعم من المشايخ المباشرين -كما هو الحال في عقبة الذي لا يمكن أنْ يكون من المشايخ المباشرين لابن قولويه (المتوفى سنة ٣٦٨ للهجرة) -فالأمر واضح جداً، فلا دلالة له في الوثاقة في الحديث، وقد فصّلنا الكلام فيه في محله فراجع، وإن ذهب بعض أساتيذنا (دامت بركاته) إلى استفادة الوثاقة حتى من الوقوع في الدائرة الأعم من المشايخ المباشرين بل حتى سواء انتهى السند إلى المعصوم أو غير المعصوم ولكنه مردود كما تعرضنا له مفصلاً في مختاراتنا الرجالية في التوثيقات العامة ، فراجع.

الوجه الثاني:

ما رواه الكليني عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن فضّال عن علي بن عقبة عن أبيه قال:

قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): يا عقبة لا يقبل الله من العباد يوم

القيامة إلاّ هذا الأمر الذي أنتم عليه[1].

وللمناقشة فيه مجال واسع:

أما من ناحية السند:

فإنه غير معتبر؛ وذلك لورود سهل بن زياد الآدمي فيه، وهو عندنا ضعيف مضطرب العقيدة غير معتبر الرواية.

نعم، قد يقال -كما قيل-: أنه يمكن أنْ تكون روايات الكليني عن عدة عن سهل بن زياد يمكن تصحيحها ببعض الوجوه.

ولكن تقدّم أنَّ هذه الطرق المدعاة كلهّا غير تامة فراجع ما ذكرناه مفصلاً في كتابنا سهل بن زياد بحث رجالي، وعليه فالرواية غير معتبرة سنداً.

وأما دلالة فيرد عليها:

أولاً: أنه لا دلالة فيها على الوثاقة في الحديث؛ لأنَّ موضوع الرواية هو الإشارة إلى العقيدة، وأنهم على عقيدة حقّة مستقيمة

---

(١) أُنظر: الكافي: الكليني: الجزء الثالث: باب ما يعاين المؤمن والكافر من كتاب الجنائز، صفحة: ١٣، الحديث الأول.

واضحة مقبولة، أما وثاقته في الحديث فذاك أمر آخر له مقدماته العلمية الخاصة التي يترتب عليها، كالضبط والدقة وحُسن المنهج والطريقة في إعداد الروايات والاستماع والسماع ونحو ذلك، والإشارة إلى تحققها في عقبة بمقتضى هذه الرواية غير واضح وبالتالي فلا تنفع لاثبات وثاقته.

وثانياً: أنَّ الراوي لهذه الرواية هو عقبة بن خالد نفسه، فبالتالي لا يمكن إثبات وثاقة شخص برواية نفسه عنه كما هو واضح.

وعليه: فالرواية غير معتبرة سنداً، ساقطة دلالة، وبالتالي فالوجه ساقط.

الوجه الثالث:

ما رواه الكليني محمد بن يعقوب (رحمه الله) عن العدة عن سهل بن زياد عن أحمد بن الحسين بن علي عن أبيه عن عقبة بن خالد قال:

دخلت أنا والمعُلى وعُثمان بن عمران على أبي عبد الله (عليه السلام) فلما رآنا قال مرحباً، مرحباً بكم وجوه تحبنا ونحبها، جعلكم الله معنا في

الدنيا والآخرة[1].

وللمناقشة فيها مجال سنداً ودلالة:

أما سنداً فالطعن فيه واضح من خلال سهل بن زياد الآدمي، فالرجل ضعيف في الحديث فاسد العقيدة تقدّم.

وأما دلالة: فلا يمكن إثبات وثاقة رجل من خلال نفس روايته عن نفسه كما هو واضح.

وعليه فهذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

الوجه الرابع:

ما رواه الكشي في رجاله في باب عقبة بن خالد:

حدثني محمد بن مسعود قال: حدثني عبد الله بن محمد عن الوشاء قال: حدثنا علي بن عقبة عن أبيه قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام):

إنّ لنا خادمة لا تعرف ما نحن عليه فإذا أذنبت ذنباً وارادت أنْ تحلف بيمين قالت: لا وحق الذي إذا ذكرتموه بكيتم، قال: فقال:

---

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الرابع: صفحة: ٣٤، الحديث: ٤، وكذلك أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢٩٣.

رحمكم الله من أهل بيت[1].

واستند إليها البعض للقول بوثاقة عقبة بن خالد باعتباره من أشار إليهم الإمام (عليه السلام) بالرحمة.

وللمناقشة فيه مجال واسع:

أما سنداً فرجاله:

الأول: محمد بن مسعود العياشي السمرقندي صاحب التفسير، ثقة، جليل القدر، عين، صدوق، معتبر الرواية تقدّم.

الثاني: عبد الله بن محمد بن خالد بن عمر الطيالسي، ويسمى عبد الله بن أبي عبد الله محمد بن خالد بن عمر الطيالسي ثقة سليم الجنبة خيّر تقدّم. الثالث: الوشاء، وهو الحسن بن علي الوشاء، وهو المعروف ب (إبن بنت الياس) ثقة وجه تقدم.

الرابع: علي بن عقبة بن خالد الاسدي ثقة، ثقة تقدّم.

الخامس: عقبة بن خالد الاسدي، لم يثبت له توثيق لحدّ الآن،

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٣٢٩، رقم: ٦٤٤، تحقيق: محمد الماجدي.

وعليه فالرواية غير معتبرة سنداً لحد الآن.

وأما دلالة:

فلا يمكن إثبات وثاقة عقبة بهذه الرواية؛ وذلك لأنه هو نفسه الذي يرويها فكيف يمكن إثبات وثاقة شخص برواية نفسه عنه.

فالنتيجة النهائية: أنَّ عقبة بن خالد الاسدي لم يثبت له توثيق لدينا وبناء على ذلك فرواية المحاسن غير معتبرة سنداً.

وأما دلالة فالراوي للرواية عقبة بن خالد ولا يمكن إثبات وثاقته ومكانته ومكانة أي شخص بروايته عن نفسه، فالرواية ساقطة دلالة من هذه الناحية، فتسقط دلالتها على وثاقة المُعلى كما هو واضح، هذا من جانب.

ومن جانب آخر:

فالمعاني الواردة في الرواية عالية جداً عن مكانة مثل مكانة عقبة بن خالد بل حتى على المعُلى بن خنُيس وقد تقدم –وسيأتي إن شاء الله– أنَّ المعُلى خالف أمر الإمام (عليه السلام) وأذاع سره، وكان سبب أذيته (عليه السلام)، بل كان ذو عقيدة فاسدة غالٍ بالنص الصحيح.

وبالتالي فلا يستقيم هذا المعنى وهذه السمات والصفات مع حال المعُلى ولا عقبة، فلاحظ.

فالنتيجة النهائية:

أنه لا يمكن الاستدلال برواية المحاسن على وثاقة المعُلى بن خُنيس.

الرواية الرابعة عشر:

رواية محمد بن يعقوب الكليني عن العدة عن سهل بن زياد عن أحمد بن الحسين بن علي عن أبيه عن عقبة بن خالد قال:

دخلتُ أنا والمُعلى وعثُمان بن عمران على أبي عبد الله (عليه السلام) فلما رآنا قال: مرحباً، مرحباً بكم وجوه تحبنا ونحبها، جعلكم الله معنا في الدنيا والآخرة[1].

وقد ذهب المحدث النوري (قدس سره) إلى أنها من جملة الأخبار

(١) أُنظر: الكليني: الكافي: الجزء الرابع: صفحة: ٣٤، حديث: ٤ والنوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢٩٣.

الشاهدة على وثاقة المعُلى[١]، وزاد البعض على أنَّ الرواية صحيحة على القول بوثاقة ابن زياد، ومنسجمة مع الصحيحة -على حسب كلامه- المتقدمة -أي رواية المحاسن التي اتضح ضعفها سنداً- فمن الجائز أنْ يصدر مثل هذا الترحاب من الإمام الصادق (عليه السلام) بحق المعُلى وعقبة بن خالد[٢].

وللمناقشة فيها مجال واسع سنداً ودلالة:

أما سنداً: فلثبوت ضعف سهل بن زياد الآدمي في الحديث والعقيدة، وكذلك عدم ثبوت وثاقة عقبة بن خالد الاسدي كما تقدّم.

وأما دلالة: فقد تقدم الخدش فيها مفصلاً فلا نعيد.

وعليه: فالرواية ساقطة سنداً ودلالة، فلا تصلح للاستدلال بها على وثاقة المعُلى بن خُنيس.

---

(١) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢٩٣.

(٢) أُنظر: حسين الساعدي: المعلى بن خنيس: صفحة: ٨٨.

الرواية الخامسة عشر:

ما ورد في أمالي الشيخ الطوسي (قدس سره) الحسن بن محمد الطوسي في مجالسه عن أبيه عن ابن الغضائري عن التلعكبري عن محمد بن همام عن علي بن الحسين الهمداني عن محمد بن خالد عن أبي قتادة عن صفوان الجمّال عن أبي عبد الله (عليه السلام) في حديث أنه قال للمعُلى بن خنُيس يا معلى اعزز بالله يعزك قال بماذا؟ قال: يا مُعلى خف الله يخف منك كل شيء، يا مُعلى تحبب إلى اخوانك بصلتهم فإنّ الله (تبارك وتعالى) جعل العطاء محبة والمنع مبغضة فأنتم والله إنْ تسألوني فأعطيكم فتحبوني أحب إليّ من أنْ لا تسألوني فلا أعطيكم فتبغضوني، ومهما أجرى الله لكم شيء على يديّ فالمحمود الله ولا تبعدون من شكر ما أجرى الله لكم على يديّ[1].

وقرّبت دلالتها على وثاقة المعُلى بالقولِ:

أنَّ الرواية صحيحة، وفيها وصية تربوية إيمانية يخصّ بها الإمام

(١) أُنظر: الطوسي: الأمالي: الجزء الأول: صفحة: ٣١٠، وكذلك أُنظر: وسائل الشيعة: الجزء التاسع: صفحة: ٤٧٦.

الصادق (عليه السلام) المعُلى بن خنيُس، وكان الإمام (عليه السلام) يعدّه لمهمة لما في الخبر من مضامين مهمة كالعزة بالله والتحبب للإخوان والشكر لله على نعمة الأئمة (عليهم السلام)، وما جرى على أيديهم ولذلك فهي من ضمن أدلة وثاقة المعلى[1].

ثمّ انه يقع الكلام في الرواية سنداً ودلالة:

أما سنداً فرجالها:

الأول: الشيخ الطوسي، ولا كلام فيه فإنه شيخ الطائفة.

والثاني: ابن الغضائري وقد تقدّم الحديث منا عنه مفصلاً، وأنه ثقة معتبر الحديث تقدّم.

الثالث: التلعكبري، وهو هارون بن موسى التلعكبري ثقة جليل القدر عظيم المنزلة واسع الرواية عديم النظير تقدّم.

الرابع: محمد بن همّام، وهو محمد بن أبي بكر همّام بن سهيل الكاتب الاسكافي البغدادي المكنى أبا علي، ثقة جليل القدر، عظيم المنزلة، شيخ أصحابنا في زمانه تقدّم.

---

(١) أُنظر: حسين الساعدي: المعلى بن خنيس: صفحة: ٨٨ ـ ٨٩.

الخامس: علي بن الحسين الهمداني:

ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام) وقال عنه:

علي بن الحسين الهمداني ثقة[١]، وبعد التتبع لم نجد ما يعارض هذا التوثيق ولا ما يعضده ويدعمه، ومع ذلك فهذا التوثيق صريح وكافٍ لاعتبار مرويات الرجل.

فالنتيجة أنَّ علي بن الحسين الهمداني أو (الهمذاني) ثقة معتبر الحديث.

السادس: محمد بن خالد، وهو محمد بن خالد البرقي بقرينة جملة من الروايات الأخرى التي يروي فيها محمد بن همام بواسطة علي بن الحسين الهمداني عن محمد بن خالد البرقي[٢]، ومحمد بن خالد البرقي هو والد أحمد بن محمد بن خالد البرقي، والرجل –أي محمد بن خالد

(١) أُنظر: الطوسي: الرجال، صفحة: ٣٨٨، رقم: ٥٧١٣.

(٢) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٢٧٢، رقم: ٧١٣.

البرقي – معتبر الحديث تقدّم.

السابع: أبو قتادة، وهو أبو قتادة القمي، علي بن محمد بن حفص بن عبيد الأشعري:

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

علي بن محمد بن حفص بن عبيد بن حميد مولى السائب بن مالك الأشعري، أبو قتادة القمي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وعمّر وكان ثقة، وابنه الحسن بن أبي قتادة الشاعر وأحمد بن أبي قتادة أعقب، له كتاب أخبرنا أحمد بن محمد قال: حدثنا محمد بن همّام قال: حدثنا علي بن الحسين الهمداني قال: حدثنا محمد بن خالد البرقي عن أبي قتادة بكتابه[١]. وتبعه بعد ذلك جمع من الأعلام كالعلامة الحلي[٢] وابن داود[٣] وآخرين في نقل هذا التوثيق.

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٢٧٢، رقم: ٧١٣.

(٢) أُنظر: العلامة الحلي: خلاصة الأقوال: صفحة: ١٨٩، رقم: ٥٧٢.

(٣) أُنظر: ابن داود: الرجال: صفحة: ١٥٨، رقم: ١٠٧٥.

نعم لابدّ من الإشارة إلى أنَّ النجاشي عنون علي بن محمد بن حفص بن عبيد بن حميد مولى السائب بن مالك الأشعري أبو قتادة القمي فقال: روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وعمّر وكان ثقة، وذكر أن ابنه أبو الحسن بن أبي قتال واحمد بن أبي قتادة.

وعنون أيضاً الحسن بن أبي قتادة وعلي بن محمد بن عبيد بن حفص مولى سائب بن مالك الأشعري وذكر أنَّ الحسن يكنى أبا محمد.

وعنون أيضاً الحسن بن أبي قتادة علي بن محمد بن عبيد بن حفص مولى السائب بن مالك الأشعري وذكر أنَّ الحسن يكنى بأبي محمد وقال روى أبو قتادة عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)[1] وفيه علي بن محمد بن حفص بن عبيد بن حميد وعنون أيضاً محمد بن احمد بن أبي قتادة علي بن محمد بن حفص بن عبيد بن حميد مولى السائب بن

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٧٣، رقم: ٧٤.

مالك الأشعري[1] إلى آخر ما ذكره.

وأنت خبير:

أولاً: أنَّ مقتضى العنوان الأول والأخير كون حفص بن عبيد ومقتضى العنوان الثاني كون عبيد بن حفص وهو أقرب إلى الاشتباه؛ لبعد الاشتباه في المتعدد بالنسبة إلى الاشتباه في المتحد، وربما أصلحه بعض بالتقديم والتأخير.

وثانياً: بأنَّ مقتضى العنوان الأول كون الابن هو أبا الحسن ومقتضى العنوان الثاني كون الابن هو الحسن ويكنى بأبي محمد، والأول أقرب إلى الاشتباه لبعد الاشتباه في أصل العنوان بالنسبة إلى ما ذكر في ذيل العنوان بالتبع.

وثالثاً: بأنه ذكر في العنوان الأول أنَّ أبا قتادة روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وذكر في العنوان الثاني أنه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، والأول أقرب إلى الاشتباه بالنسبة إلى الثاني؛ لبعد

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٣٧، رقم: ٩٠٢.

الاشتباه في الزيادة بالنسبة إلى الاشتباه في النقيصة[١].

وهذه واحدة من جملة اشتباهات النجاشي تعرضنا لها في محلّها حينما فصّلنا الحديث عن النجاشي وكتابه فهرست أسماء مصنفي الشيعة فراجع.

الثامن صفوان الجمّال:

وهو صفوان بن مهران الاسدي الجمّال، ثقة، معتبر الحديث تقدّم.

وعليه: فالرواية معتبرة سنداً.

وأما الكلام من ناحية الدلالة:

فلا دلالة فيها على الوثاقة في الحديث بوجه.

ودعوى: أنَّ الإمام (عليه السلام) كان يعدّه لمهمة ما فهي دعوى بلا دليل، وعموم نصائح الرواية عادةً ما تصدر عن الأئمة (عليهم السلام) لعموم الناس ولا دلالة فيها ولا إشعار فيها إلى وثاقة من يلقون عليه مثل هذه النصائح بوجه.

وبعبارة أخرى: أنَّ هذه النصائح الأخلاقية والعقائدية شيء

(١) أُنظر: الكلباسي: الرسائل الرجالية: الجزء الثاني: صفحة: ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

والوثاقة في الحديث –والتي هي جنبة علمية– شيء آخر، فلكل واحد منها مقدماته الخاصة به، وما هو مراد في الرواية محلّ الكلام النصيحة الأخلاقية والعقائدية دون النصيحة العلمية والوثاقة في الحديث.

فالمتحصل مما تقدّم:

أنَّ هذه الرواية لا تصلح أنْ تكون دليلاً على وثاقة المعُلى بن خنُيس.

فتحصل مما تقدّم:

أنَّ اغلبَ الروايات التي ذكرت في مدح المعُلى واثبات وثاقته هي ضعيفة من ناحية السند، وما هو معتبر منها –على قلته– فهو غير تامّ دلالة، وما هو تامّ منها دلالة على المدعى فهو معارض بما سيأتي من روايات صريحة في غلّو الرجل ومخالفته للإمام (عليه السلام)، وكذلك تصريح أعلام الرجال كالنجاشي وابن الغضائري (رحمهما الله) بضعف المعُلى بن خنُيس في الحديث وعدم اعتبار مروياته، بالتالي فلا يمكن حصول الاطمئنان بوثاقته بوجه.

ومنه يظهر الخدش في دعوى جمع من الأعلام منهم المحدث

النوري (قدس سره)[١]، وسيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره)[٢]، والمحقق التستري (قدس سره)[٣]، من التصريح بأنّ الروايات في مدح المُعلى ووثاقته متظافرة.

نعم، أعرضنا عن جملة من الروايات في جملة من الكتب لكونها اعادة رواية ما تقدّم من الروايات، وقد تقدّم النقاش فيها.

تبقى الاشارة إلى ما ذكره الحسين بن حمدان الحضيني في الهداية بإسناده عن أبي بصير قال: سمعت ابا عبد الله (عليه السلام) وقد ذكر المُعلى بن خنُيس فقال: رحم الله المعُلى بن خنيُس، فقلت: يا مولاي ما كان المعُلى.... إلى آخره، فدخل عليه أبو عبد الله (عليه السلام) فقال: يا داود بن

(١) أُنظر: النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٢٨٩ وما بعدها.

(٢) أُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء ١٩، صفحة: ٢٦٠ وما بعدها.

(٣) أُنظر: المحقق التستري: قاموس الرجال: الجزء العاشر: صفحة: ١٥٨ وما بعدها.

علي قتلت مولاي ووكيلي في مالي وثقتي على عيالي .....إلى آخره[1].

ولكن تقدّم الكلام في الرواية سنداً ودلالة فلا نعيده، وما اضيف فيها في الهداية من التصريح بـ(ثقتي) فهو مقيداً بما بعده من التعبير بـ(على عيالي) والمراد منه واضح وهو كون الرجل ممن يوثق به على العيال، وهذا شيء والوثاقة في الحديث بما هي منهج علمي ومنزلة علمية لها من الاسس والمبادئ والمقدمات الخاصة بها شيء آخر كما تقدم.

الوجه الثاني:

من وجوه القول بوثاقة المعلى بن خنيس ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتاب الغيبة حيث قال:

وقبل ذكر من كان سفيراً حال الغيبة نذكر من كان ممدوحاً منهم حسن الطريقة، ومن كان مذموماً سيء المذهب، ليعرف الحال في ذلك.... إلى أن قال: فمن الممدوحين المعُلى بن خنيُس وكان من قوّام

(١) أُنظر: الحضيني: الهداية: مخطوط، ورقة ٥٣ ب و٥٤ ألف بتصرف وباب بين المعقوفتين منه.

ابي عبد الله (عليه السلام) وإنما قتله داود بن علي بسببه، وكان محموداً عنده ومضى على منهاجه وأمره مشهوراً، فروي عن ابي بصير قال لما قتل داود بن علي المعُلى بن خُنيس فصلبه عَظُم ذلك على أبي عبد الله (عليه السلام) واشّتد عليه وقال له: يا داود على ما قتلت مولاي وقيمي في مالي وعلى عيالي، والله انه لأوجه عند الله منك..... إلى أن قال في حديث طويل وفي خبر اخر قال: أما والله لقد دخل الجنة[1].

وعدّ البعض هذا الوجه من وجوه وثاقة المعلى بن خنيس[2].

وللمناقشة في هذا الوجه مجال وحاصله:

من الواضح أنَّ الواضح كون المدح الصادر من الشيخ الطوسي (قدس سره) للمعُلى بن خنُيس نابع من الروايات التي تقدّمت؛ بقرينة سرد بعض منها في ذيل حديثه، وحيث إننا استعرضنا تلك الروايات وحققنا سندها ونظرنا في دلالتها ولم ننتهي إلى ثبوت وثاقة المعُلى وبالتالي فلا يعُتمد على كلمات الشيخ الطوسي في المقام.

---

(١) أُنظر: الشيخ الطوسي: الغيبة: صفحة: ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٢) أُنظر: حسين الساعدي: المعلى بن خنيس: صفحة: ٩٣.

وعليه: فهذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

الوجه الثالث:

ما ذهب اليه المحقق الوحيد البهبهاني (قدس سره) في تعليقته حيث قال: ويظهر من مهج الدعوات لإبن طاووس وغيره كونه من أشهر وكلاء الصادق (عليه السلام) وأجلهم، وأنه قتل بسبب ذلك، وأنه كان يجيء بالأموال اليه (عليه السلام)[1].

وللمناقشة في هذا الوجه مجال واسع، وحاصله:

أولاً: أنه لا دلالة على أنَّ كلّ وكالة عن المعصوم (عليه السلام) تقتضي الوثاقة في الحديث، بل الوكالات على أقسام، يمكن أنْ يستفاد من قسم منها الوثاقة في الحديث كما إذا كان الوكيلُ وكيلاً عنهم (عليهم السلام) في تبليغ الاحكام الشرعية ونقل الفتوى وما يتعلق بالأمور الشرعية والعقائدية؛ لاستبطان هذه الوكالة الوثاقة في الحديث، وكونها هي المحور والاساس والمقوم لإعطاء الوكالة في مثل هكذا دائرة من الامور الشرعية والعقائدية.

---

(١) أُنظر: الوحيد البهبهاني: التعليقة: صفحة: ٣٣٧.

وهناك قسم آخر من الوكالة لا يستطبن الوثاقة في الحديث، كالوكالة في الامور المعاشية والحياتية أو ادارة موقوفات أو خدمة العيال ونحو ذلك من الوكالات –وقد تقدّم ذلك مفصلاً منا في مبحث التوثيقات العامة–والظاهر أنّ المعُلى كان يتوكل عن الامام (عليه السلام) في الامور الاجتماعية والمعاشية والمالية دون الامور الشرعية والعقائدية كما هو ظاهر جملة من الروايات المتقدمة.

وثانياً: انه لم يثبت أنَّ المعُلى كان من أشهر وكلاء الامام الصادق (عليه السلام) خصوصاً بعد ثبوت ومخالفته للإمام (عليه السلام) واذاعة سره (عليه السلام)، وفساد عقيدته من جهة ظهور الغلّو منه كما تقدم بالرواية الصحيحة، وأنه كان يعتقد في الائمة (عليهم السلام) أنهم انبياء وما يترتب على هذا الاعتقاد الفاسد من مفاسد وما لا يمكن الالتزام به كتلقي الوحي ونحو ذلك.

فالنتيجة: أنَّ هذا الوجه ساقطٌ عن الاعتبار.

الوجه الرابع:

ما ذكره المحدث النوري (رحمه الله) في خاتمة مستدرك الوسائل

وحاصله: أنّ من وجوه وثاقة المعُلى بن خنيُس أنَّ له كتاب يرويه جماعة كما عن النجاشي[١]، وهذا من الامارات الجلية على الاعتماد على المعُلى[٢]. وللمناقشة في هذا الوجه مجال واسع وحاصله:

أنه لا ملازمة بين أنْ يكون الشخص صاحب كتاب وإنَّ كان معتمداً عليه وبين أنْ يكون ثقة في الحديث، فكم من صاحب كتاب كتب كتابه للدس والتزوير والكذب على الآخرين وعلى الائمة المعصومين (عليهم السلام).

بل أكثر من ذلك، فان كون الراوي صاحب أصل لا يقتضي وثاقته من أجل ذلك؛ لأنه قد اختلف في معنى الأصل وماهيته، ولذلك تجد الشيخ الطوسي (قدس سره) يقيد أصل اسحاق بن عمار في ترجمته

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٤١٧، رقم: ١١١٤.

(٢) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٣٠٤.

بأنَّ أصله معتمد عليه[١]، مع ما للأصل من الأفضلية والمقدمية على الكتاب كما هو واضح.

وعليه فهذا الوجه ساقط عن الاعتبار.

الوجه الخامس:

رواية ابن ابي عمير عن المعُلى بن خنُيس، والصحيح–وهو المختار– أنَّ ابن ابي عمير ممن لا يروي ولا يرسل إلاّ عن ثقة، حاله في ذلك حال زميليه صفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن ابي نصر، وقد روى ابن ابي عمير عن المعُلى في موردين:

الأول: في ما رواه الشيخ الطوسي عن الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد –وهو ابن ابي عمير– عن المعُلى بن خُنيس قال: قلت لابي عبد الله (عليه السلام) ..... إلى آخره[٢].

الثاني: ما رواه الكشي بإسناده عن ابن ابي عمير أن ابن ابي يعفور

(١) أُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة واصولهم: صفحة: ٣٩.

(٢) أُنظر: العاملي: وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الجزء الثالث: صفحة: ٤١ حديث: ٤.

والمعُلى بن خُنيس كان بالنيل على عهد ابي عبد الله (عليه السلام) فاختلفا في ذبائح اليهود .....إلى آخره[١].

وللمناقشة فيه مجال واسع:

أما ابن أبي عمير فقد توفي سنة ٢١٧ للهجرة -كما أشرنا اليه في الحلقة الاولى من مباحثنا الرجالية-[٢]، بينما كان مقتل المعُلى بن خنُيس سنة ١٣٣ للهجرة، وبالتالي فالفرق بين وفاتيهما أربعة وثمانون عاماً، وبالتالي فلا يمكن أنْ يروي عنه ابن ابي عمير إلاّ إذا كان قد تجاوز المئة بل الأكثر من ذلك، ومثل هذا لم يثبت لإبن أبي عمير لأنه من الشخصيات المعروفة المترجم لها في كتب الرجال والسيرة والفهارس ولم يتعرضوا إلى أنه عمّر اكثر من مئة عام أو قريب من ذلك، خصوصاً أنَّ هذه السمة اذا توفرت في الراوي -وخصوصاً في مثل ابن أبي عمير- لأشار اليها حتما أصحاب الفهارس والتراجم .

وعليه: فالأقرب وجود السقط في السند كما هو واضح، ونفس

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: صفحة: ٢٤٨.

(٢) أُنظر: عاد الهاشم: المباحث الرجالية: الحلقة الأولى، صفحة: ٢٣٣.

المشكلة مع ابن ابي يعفور فالرجل توفي في حياة الامام الصادق (عليه السلام)[١]،

ومن الواضح أنَّ ابن ابي عمير لم يدرك عصر الامام الصادق (عليه السلام) كراوٍ، وبالتالي فلا يمكن أنْ يروي عن ابن ابي يعفور فلعلّه هناك سقط في السند.

فالمتحصل من وجوه القول بوثاقة المعلى كونها غير تامة جميعاً.

وعلى تقدير تمامية بعضها –القليل جداً– فهو معارض بما سيأتي من روايات وكلمات للأعلام الرجال، وبالتالي فلا يمكن بناء الاطمئنان معها إلى وثاقة المعُلى بن خنُيس.

ولكن مع ذلك ذهب جمع من الأعلام إلى وثاقة المعلى منهم:

١ـ السيد أحمد بن طاووس (طاب ثراه) (المتوفى ٦٧٣ للهجرة) حيث قال في التحرير الطاووسي: والذي ظهر لي أنه (أي المعُلى بن خُنيس) من أهل الجنة[٢].

---

(١) أُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء العاشر: صفحة: ١٠١.

(٢) أُنظر: ابن طاووس: التحرير الطاووسي: صفحة: ٥٧١.

٢ـ العلاّمة الحلّي (طاب ثراه) (المتوفى ٧٢٦ للهجرة) في خلاصة الاقوال حيث قال:

وروي فيه -أي في المعُلى بن خنُيس- أحاديث تقتضي الذمّ، وأُخرى تقتضي المدح، وقد ذكرناها في كتابنا الكبير وقال الشيخ أبو جعفر الطوسي في كتاب الغيبة بغير اسناد: وأنه كان من قوم ابي عبد الله (عليه السلام) وكان محموداً عنده، ومضى على منهاجه، وهذا مقتضى وصفه بالعدالة[١].

٣ـ الشيخ البهائي (قدس سره) (المتوفى: ١٠٣٠ للهجرة) حيث قال: والحقُ أن مُعلى بن خنيُس ممدوح جداً، وترحّم عليه الامام الصادق (عليه السلام) وأثنى عليه[٢].

٤ـ الخواجوئي (رحمه الله) (المتوفى ١١٧٣هجرياً) حيث قال في الفوائد الرجالية:

اختلفت الاقوال في مدحه -أي المعُلى بن خُنيس- وقدحه، لكّن

(١) أُنظر: العلامة الحلي: خلاصة الاقوال: صفحة: ٤٠٨، رقم: ١٦٥٢.

(٢) أُنظر: بهجة الآمال في شرح زبدة المقال: الجزء السابع: صفحة: ٤٨.

الدالّ على القدح بين ضعيف ومجهول، وأما الدالّ على المدح فبيّن صحيح وموثق وحسن ومعتبر..... إلى أن قال: فعلى ما حررناه فرواياته بين صحيح وحسن كالصحيح والاقل منه[١].

٥ـ أبو علي الحائري (المتوفى ١٢١٦ هجرياً) حيث قال بحق المعُلى بن خنيُس:

بعد التتبع في كتب الأخبار والادعية والمناقب من طرق الخاصة والعامة يظهر لي بطلان ما نسبه اليه –أي إلى المعُلى– ابن الغضائري قطعاً وكونه –يعني المعُلى بن خنيُس– من أجلاء الشيعة[٢].

٦ـ ما ذهب اليه السيد الأعرجي (قدس سره) (المتوفى ١٢٢٧ للهجرة) حيث قال:

وقد جاء في الاخبار ما يدلّ على وثاقة المعلى بن خنيس[٣].

٧ـ ما ذهب اليه الشيخ عبد النبي الكاظمي (المتوفى

(١) أُنظر: الخواجوئي: الفوائد الرجالية: صفحة: ٣٤٢ـ ٣٤٧.

(٢) أُنظر: منتهى المقال: الجزء السادس: صفحة: ٢٩٤.

(٣) أُنظر: عدة الرجال: الجزء الأول: صفحة: ٢٠٧.

١٢٥٦هجرياً) من أنه:

اتفقت الاخبار على عدم ضعفه -أي المعُلى بن خُنيس- وهي اقوى من تضعيف النجاشي وابن الغضائري[١].

٨ـ ما ذهب اليه الشيخ الماحوزي (المتوفى ١٢٦٦ للهجرة) حيث قال:

ابن خنيس مختلف فيه، والقاعدة تقتضي جرحه، والاخبار متضافرة في مدحه، والاعتماد عليها اظهر[٢].

٩ـ ما ذهب اليه الجابلقي (المتوفى ١٣١٣ للهجرة) بحق المعُلى بن خنُيس حيث قال:

والحقُ قبول روايته؛ لما ورد بحقه من المدح في الروايات[٣].

١٠ـ ما ذهب اليه المحدث النوري (قدس سره المتوفى ١٣٢٠ للهجرة) بعد سرده للأخبار المتقدمة أنه:

---

(١) أُنظر: تكملة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٢٥٢.

(٢) أُنظر: بلغة المحدثين في ذيل معراج أهل الكمال: صفحة: ٤٢١، رقمك ٢٩.

(٣) أُنظر: طرائف المقال: الجزء الأول: صفحة: ٦٠٨.

يستدل بها على وثاقة المعُلى بن خنيُس وجلالته واختصاصه التام، وأنه نال درجة ولايتهم[١].

١١ـ ما ذهب اليه السيد الفاني (قدس سره) (المتوفى ١٤٠٩ للهجرة) من أنّ ما ورد في المعُلى من الروايات المادحة مع ما ذكره الشيخ الطوسي في الغيبة دالان على عظم شأن المعُلى بل كونه من الأولياء الصالحين[٢].

١٢ـ ما ذهب اليه سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) (المتوفى ١٤١٣ للهجرة) من:

أنَّ الرجل –أي المعُلى بن خنُيس– جليل القدر ومن خالصي شيعة ابي عبد الله (عليه السلام)، فإن الروايات في مدحه متضافرة على أنَّ جملة منها صحاح وفيها التصريح بأنه كان من أهل الجنة حين قتله داود بن علي ويظهر من ذلك أنه كان خيّراً في نفسه ومستحقاً لدخول الجنة، ولو أنَّ

(١) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس، صفحة: ٣٠٣.

(٢) أُنظر: السيد الفاني: بحوث في فقه الرجال: صفحة: ١٩٥.

داود بن علي لم يقتله[١].

وغيرهم من الأعلام الكثير ممن صرحوا بذلك في كتبهم[٢].

ولكن ما ذهب اليه هؤلاء الأعلام لا يمكن المساعدة عليه بعدما تقدم من التدقيق في الروايات الواردة بما يظهر منها المدح في المعُلى، وكذلك المناقشة في الوجوه التي قيلت بوثاقته، فضلاً عما سيأتي من استعراض روايات القدح بالمعُلى وكلمات أعلام الرجال القادحين بحاله كالنجاشي وابن الغضائري.

الكلام في المقام الثاني:

وهو الحديث في الوجوه التي ذكرت للقدح بحال المعُلى بن خنُيس، وهي كثيرة منها:

---

(١) أُنظر: السيد الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء ١٨، صفحة: ٢٤٧ رقم: ١٢٤٩٦.

(٢) أُنظر: الشيخ آصف محسني: بحوث في علم الرجال: صفحة: ٢٤١ ـ ٢٤٣، والسيد علي الحسيني الصدر: الفوائد الرجالية: صفحة: ١٨٣ وصفحة: ١٨٥ وصفحة: ١٨٦، والشيخ النمازي الشاهرودي: مستدركات علم الرجال: الجزء السابع: صفحة: ٤٦٠ ـ ٤٦١ وغيرهم.

الوجه الاول:

جملة من الروايات التي وردت بحق المعُلى والتي يستفاد منها الخدش فيه.

الرواية الاولى:

ما ذكره الكشي في رجاله في ترجمة عبدالله بن ابي يعفور حيث قال: محمد بن الحسن البراثي وعثمان، قالا: حدثنا محمد بن يزداد، عن محمد بن الحسين، عن الحجال، عن أبي مالك الحضرمي، عن أبي العباس البقباق، قال: تذاكرا ابن أبي يعفور ومُعلى بن خنيس، فقال ابن أبي يعفور: الاوصياء علماء أبرار أتقياء، وقال ابن خنيس: الاوصياء أنبياء، فدخلا على أبي عبد اللهّ (عليه السلام) قال: فلما استقر مجلسهما، قال: فبدأهما أبو عبد اللهّ (عليه السلام) فقال: يا عبد اللهّ: إبرء ممن قال إنا أنبياء[1].

و قد تقدّم الكلام في هذه الرواية في ضمن الكلام في الرواية الرابعة التي اسُتدل بها على وثاقة المعُلى، وذكرنا هناك انَّ طرق

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ١٤٤ – ١٤٥ رقم ٤٦٠ تحقيق: الشيخ محمد الماجدي

الرواية احدهما (و هو طريق محمد بن الحسن البراثى) غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة البراثى نفسه، والآخر (و هو طريق عثمان بن حامد) فهو معتبر؛ لاعتبار مرويات جميع رواة الطريق، ودلالتها واضحة في غلّو المعُلى وأنه ينزّل الائمة (عليهم السلام) منزلة الانبياء (عليهم السلام)، وما في ذلك التنزيل من لوازم فاسدة أولها أنهم يوحى إليهم وآخرها الله اعلم بما يقولون، وكل ما يترتب على هذا الاعتقاد الفاسد فاسد بطريقٍ أولى.

و المهم في ذيل الرواية تصريح الإمام(عليه السلام) بالبرائة من المعُلى بن خنيس نتيجة هذا الإعتقاد الفاسد والمغالي في الائمة (عليهم السلام)، وكان كلامه في البرائة موجهاً إلى عبدالله بن أبي يعفور مع أنَّ المعُلى كان معه في المجلس؛ لأنَّ من صدر عنه هذا الإعتقاد الفاسد كان المعُلى كما هو صريح الرواية.

و عليه فهذه الرواية تثبت الخدش الواضح في عقيدة المعُلى وكونه غالٍ فاسد المذهب، وعادة ما يلازم الغلّو فساد اللسان والحديث- كما فصلنا الحديث عن ذلك في الغلو فراجع-.

الرواية الثانية:

ما رواه الكشي في رجاله عن ابراهيم بن محمد بن عباس الختّلي، قال: حدثني أحمد بن ادريس القمي المعلم، قال: حدثني محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين عن موسى بن سعدان، عن عبد اللهّ بن القاسم، عن حفص الابيض التمار، قال:

دخلت على أبي عبد اللهّ (عليه السلام) ايام طلب المعُلى بن خنُيس (رحمه الله)، فقال لي: يا حفص إنّي أمرت المعُلى فخالفني فابتلي بالحديد، إني نظرت إليه يوماً وهو كئيب حزين فقلت: يا معُلى كأنك ذكرت أهلك، وعيالك قال أجل، قلت: إدن مني فدنا مني فمسحت وجهه فقلت: أين تراك، فقال أراني في أهل بيتي، وهو ذا زوجتي، وهذا ولدي، قال: فتركته حتى تملأ منهم، واسترت منه حتى نال ما ينال الرجل من أهله، ثم قلت: إدن مني فدنا مني فمسحت وجهه فقلت: أين تراك، فقال: أراني معك في المدينة[1].

يقع الكلام في الرواية سنداً ودلالة:

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤١٥ رقم ٧١٧ تحقيق: محمد الماجدي.

أما سنداً: فرجال طريقها الاول ابراهيم بن محمد بن العباس الخُتَّلي أو الخَتلي بإعجام الخاء المضمومة وتشديد المثناة من فوق المفتوحة من اللام في القاموس خُتَّل كَسُكّر ، كورة بما وراء النهر[١].

ثمّ أنَّ الرجل من مشايخ الكشي حيث يروي عنه في غير مورد في رجاله ترجم له شيخ الطوسي في رجاله في باب (من لم يروي عن واحد من الائمة (عليهم السلام)) بالقول:

ابراهيم بن محمد بن العباس الخُتّلي، يروي عن سعد بن عبدالله وغيره عن القميين وعن علي بن الحسن بن الفضال، وكانَ رجلاً صالحاً[٢].

وقد تقدّم الحديث عن الفاظ التوثيقات مفصلاً، وذكرنا –في ما ذكرناه هناك– أنَّ التعبير ب(صالح) يراد منه الإشارة الى جهة اخلاقية عبادية في الشخص، وهو كونه ذو خلق ودين وتقوى وورع، ولكن هذا لا يلازم ولايدلّ على وثاقته في الحديث؛ لأنَّ الوثاقة في

(١) أُنظر: القاموس: الجزء الثالث: صفحة: ٣٦٦.

(٢) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٠٧ رقم ٥٩٢٥.

الحديث شيء آخر وجهة أُخرى في الشخص الرواي وشخصيته، ولها مقدماتها الخاصة بها، وتعرف من خلال الفاظ خاصة ومؤشرات علمية مخصوصة تعارف عليها عند أهل الرجال وعند أهل التقويمات الرجالية، وهي تقع في دائرة التعبيرات العلمية لاالاخلاقية والعبادية، وعليه فالتعبيرب(صالح) لايستفاد منه وثاقة الرجل ولا اعتبار مروياته.

نعم اشار الوحيد البهبهاني (قدس سره) أنَّ الرجلَ والد هشام ابن ابراهيم المشرفي أو(المشرقي)، ويظهر من ترجمة جعفر بن عيسى اتصافه بالبغدادي[1].

ثم أنَّ ابن حجر ترجم له في لسان الميزان بالقول:

ابراهيم ابن محمد العباس الخُتّلي القمّي، ذكره ابوعمر الكشي في رجال الشيعة، وقال روى عن علي ابن الحسين ابن فضالة[2]، والظاهر أنَّ ما اشار اليه ابن حجر كان موجوداً في أصل رجال الكشي وفقد مع

(١) أُنظر: السيد المحسن الامين: اعيان الشيعة: الجزء الثاني: صفحة: ٢١٢

(٢) أُنظر: ابن حجر: لسان الميزان: الجزء الاول: صفحة: ١٠٤ رقم: ٣٠٧.

اختيار الشيخ الطوسي، أو أنه كان في اختيار الشيخ الطوسي ولكنه فقد في النسخ في المراحل المتأخرة، وعلى كل حال فلم نعثر على ما ذكره ابن حجر في حق الخُتّلي في الموجود بايدينا من كتاب الكشي بالمقدار الذي بحثنا فيه. فالنتيجة: أنَّ ابراهيم ابن محمد بن عباس الخُتّلي لم يثبت له التوثيق.

الثاني: احمد ابن ادريس الاشعري القمي ثقة جليل القدر تقدّم.

الثالث: محمد بن أحمد بن يحيى ابن عمران الاشعري القمي صاحب نوادر الحكمة ثقة جليل القدر تقدّم.

الرابع: محمد بن الحسين ابن ابي الخطّاب ثقة تقدّم.

الخامس: موسى ابن سعدان الحنّاط ضعيف لم يثبت له توثيق تقدّم.

السادس: عبد الله بن القاسم، سواء أكان الحارثي أو الحضرمي فكليهما ضعيف عندنا، غير معتبرا الحديث تقدما.

السابع: حفص الأبيض (أو بن الأبيض) التمّار:

ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في عداد اصحاب الامام

الصادق (عليه السلام) بالقول: حفص الأبيض التمار الكوفي[١]، دون الأكثر من ذلك، وتتبعنا حال الرجل فلم نجد له ترجمة تُذكر تصلح ان تكون محتوية على وجه للقول بوثاقة الرجل واعتبار مروياته، وعليه فإنه لم يثبت لدينا توثيق لحفص الأبيض التمار.

والمتحصل مما تقدّم أنَّ الرواية غير معتبرة سنداً؛ لضعف جمع من رواتها، وجهالة جمع آخر منهم.

وأما من ناحية الدلالة:

فإنها تدلّ على مخالفة المعُلى للإمام (عليه السلام) وعاقبة تلك المخالفة.

ولكن الظاهر من متن الرواية أنها من أكاذيب وموضوعات الغلاة، خصوصاً مع ما ورد فيها من احداث لاتليق ان تروى عن الانسان العادي فضلاً عن الامام المعصوم (عليه السلام)، وهي مواضع واضحة في الرواية لا تحتاج الى تسميتها، فإنه ستأتي الاشارة الى أنَّ مرويات المعُلى اضاف اليها الغلاة الشي غير القليل.

و على كل حال فالرواية غير معتبرة سنداً.

---

(١) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ١٨٩ رقم ٢٣٢٨.

الرواية الثالثة:

ما رواه الكشي في رجاله عن أبو علي احمد بن علي السلولي[١]، المعروف بشقران قال: حدثنا حسين بن عبيد الله القمي عن محمد ابن اورمه عن يعقوب ابن يزيد عن سيف ابن العميرة عن المفضل ابن عمر جعفي قال: دخلت على أبي عبد الله(عليه السلام) يوم صُلب فيه المعُلى فقلت له: يابن رسول الله الا ترى هذا الخطب الجليل الذى نزل بالشيعة في هذا اليوم، قال وما هو؟ قال: قلت قُتل المعُلى بن خنُيس، قال: رحم الله المعُلى قد كنت اتوقع ذلك؛ لأنه اذاع سرنا، فمن اذاع سرنا الى غير اهله لم يفارغ الدنيا حتى يعضه السلاح أو يموتَ بخبل[٢].

يقع الكلام في الرواية سنداً ودلالة:

أما سنداً فرجاله:

---

(١) أُنظر: في نسخة ج اليشكري.

(٢) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤١٨ رقم ٧٢٠ تحقيق الشيخ محمد الماجدي

الاول: أحمد بن على السلولى وكذلك يسمى أحمد بن علي القمي السلولي، والرجل معروف بشقران يروي الكشي عنه في رجاله في غير مورد بعنوان أحمد بن علي السلولي، ويروي هو عن:

١-أبي سعيد الآدمي.

٢- وأحمد ابن محمد بن عيسى.

٣- وادريس ابن ايوب القمي.

٤-و الحسن ابن حماد.

٥-و الحسن ابن خرزاد.

٦-و الحسين بن عبد الله القمي.

ترجم له الشيخ الطوسي(قدس سره) في رجاله في باب (من لم يروي عن واحد من الائمة(عليهم السلام)) بالقول:

أحمد ابن علي القمي المعروف بشقران، المقيم بكش، وكان أشل دوّارا[1]. ولم نجد -بعد التتبع لحال الرجل- ما يصلح أنْ يكون وجهاً للقول بوثاقته في الحديث.

---

(١) أُنظر: الطوسي: الرجال

نعم، ذهب البعض الى أنه روى عنه الكشي كثيراً على وجه ظاهره الاعتماد على رواياته في ترجمة الرجال[١].

ولكن هذا الكلام ليس بشيٍ، فإذا كان الامر كذلك لزم أنْ يكون هذا وجه لتوثيق العشرات –بل المئات– ممن لم يثبت لهم توثيق صريح أو بالقرآئن، ولكان محلّ اهتمام اعلام الرجال، ولكانوا قد اشبعوه بحثاً وتحقيقاً.

ولكن من الواضح أنَّ هذا الكلام مبني على عدم استيضاح مسألة وهي :

أنَّ أصحاب الاصول والكتب والمجاميع الروائية –ومنها كتاب رجال الكشي– كانوا يواجهون كم من الروايات باسانيدها الخاصة وكانت وظيفتهم ومهمتهم الاساسية محاولة تبويب هذه الروايات ونقلها للاجيال اللاحقة بصورة عامة تاركين تدقيق السند والمتن وتحقيقه للاعلام من الطبقة اللاحقة، ونعمّ ما عملوا، فلو كانوا قد

(١) أُنظر: الشيخ النمازي الشاهرودي: مستدركات علم الرجال الحديث: الجزء الاول: صفحة ٢٧ رقم ١٢٢٨

اعملوا انظارهم في انتقاء واختيار الروايات لضاعت علينا مجموعة كبيرة من روايات أهل البيت(عليهم السلام)؛ وذلك لاختلاف انظارهم ومبانيهم في الرجال والرواية.

وعليه فلاوجه للاستدلال على اعتبار مرويات السلولي برواية الكشي عنه كثيراً في رجاله بوجه.

الثاني:

الحسين بن عبيد الله:

في البداية لابدّ من الاشارة الى أنَّ عنوان الحسين بن عبدالله أو عبيد الله ورد في غير موضع، وقيُد بأكثر من قيد:

١-الحسين بن عبيد الله القمي.

٢-الحسين بن عبيد الله المحرر.

٣-الحسين بن عبيد الله السعدي.

اما الحسين بن عبيد الله السعدي فالرجل عدّه الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عداد من لم يروي عن واحد من الائمة(عليهم السلام) فيمكن القول بأنه شخص مستقل عن الشخص الاول والثاني.

اما الحسين بن عبيد الله القمي:

فقد ترجم له الشيخ الطوسي(قدس سره) في رجاله في عداد أصحاب الامام الهادي(عليه السلام) بالقول: الحسين بن عبيد الله القمي يرمى

نعم، يبقى السؤال المهم وهو :

هل أنَّ القمي متحّد مع المحرر؟

والجواب:

يظهر من كلمات الكشي في رجاله حيث عنون في كتابه حسين بن عبيد الله المحرر ثم أورد تحت هذا العنوان رواية واحدة وهي:

قال ابو عمرو ذكره أبو علي أحمد بن علي السلولي(شقران) قرابة الحسن بن خرزاذ وختمه على أُخته– أنَّ الحسين بن عبيد الله القمي أُخرج من قم في وقت كان يخُرجون منها من اتهموه بالغلو[٢].

وعليه فالحسين بن عبيد الله القمي هو نفسه حسين بن عبيد الله

---

(١) أُنظر: الشخ الطوسي: الرجال: صفحة: ٣٨٦ رقم ٥٦٨٠

(٢) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثالث: صفحة:١٢٢ رقم ١٠٠٨ تحقيق: الشيخ محمد الماجدي

المحرر. يبقى الحديث عن حاله في ناحية الوثاقة في الحديث:

و يمكن القول بأنَّ الرجل بالمقدار الذي بحثنا فيه لم يثبت له التوثيق، بل الثابت غلّوه واخراجه من قم لذلك السبب.

نعم، نود الاشارة الى امرين:

الامر الاول: أنَّ العلامة الحلّي(طاب ثراه) ضبط الرجل ب(الحسن بن عبد الله القمّي)، وقد وضعه في القسم الثاني من كتابه، وهو القسم المخصص لمن لا يعُتمد عليه وقال عنه: الحسن بن داود القمّي، يرمى بالغلو[١].

بينما ذكره ابن داود في رجاله في غير مورد:

١-الحسن بن عبيدالله القمّي، يُرمى بالغلو[٢].

٢-الحسين بن عبيد الله القمّي، من أصحاب الهادي(عليه السلام)[٣].

٣-الحسين بن عبيد الله المحرر، روي أنه أُخرج من قم مع

(١) أُنظر: العلامه حلي: خلاصة الاقوال: القسم الثاني صفحة:٢١٨ رقم ٥

(٢) أُنظر: ابن داود: الرجال: القسم الثاني: صفحة: ٢٣٨رقم ١٢٣

(٣) أُنظر: ابن داود: الرجال: صفحة: ٢٤٠ رقم ١٤١

المتهمين بالغلو[١].

و عليه فإبن داود عدّ الرجل الواحد ثلاثة، والحال انهم واحد، والحسن تصحيف الحسين وخطأ من النساخ، وهذا معروف عن ابن داود ومحتمل جداً؛ وذلك لأنَّ كتابه كثير الاخطاء والاشتباهات.

الامر الثاني: أنَّ الشيخ المامقاني(رحمه الله) كان يرى أنَّ القمي شخص واحد والمحرر شخص آخر؛ بقرينة أنه افرد لكل واحد منهم ترجمة خاصة به[٢].

ولكنه اتضح -بما تقدّم – أنهما رجلُ واحدُ بقرينة كلام الكشي في رجاله. فالنتيجة النهائية في نهاية المطاف:

أنَّ الحسين بن عبيد الله القمّي المحرر لم يثبت له توثيق، بل الرجل متُهم بالغلّو

الثالث: محمد بن اورمة:

والرجل من الشخصيات الجدلية إلى حدّ ما؛ وذلك لتعارض

(١) أُنظر: ابن داود: صفحة: ٢٤٠ رقم ١٤٣

(٢) أُنظر: المامقاني: تحقيق المقال: الجزء الاول: صفحة: ٣٣٤

التوثيق والتضعيف بحقه، والاتهام بالغلو وتبرأته منها في سيرته الذاتية، ومن اجل ذلك لابدّ من سرد الأقوال فيه والانتهاء إلى مختار بحاله من ناحية الوثاقة والضعف في الحديث.

فقد عده الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) ووقع في حوالي ثلاثين مورداً، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

محمد بن اورمة، أبو جعفر القمي، ذكره القميون وغمزوا عليه ورموه بالغلو، حتى دُس عليه من يفتك به فوجده يصّلي من أول الليل إلى آخره، فتوقفوا عنه، وحكى جماعة من شيوخ القميين عن ابن الوليد أنه قال: محمد بن اورمة طعُن عليه بالغلّو، وكل ما كان في كتبه مما وجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فقل به، وما تفرّد به فلا تعتمده.

وقال بعض أصحابنا: أنه رأى توقيعاً من أبي الحسن الثالث (عليه السلام) إلى أهل قم في معنى محمد بن اورمة وبراءته مما قذف فيه، وكتبه صحاح إلاّ كتاباً ينسب إليه ترجمته تفسير الباطن فانه مخلّط.

كتبه: كتاب الوضوء، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصيام، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الحدود، كتاب الديات، كتاب الشهادات، كتاب الإيمان والنذور، كتاب العتق والتدبير، كتاب التجارات والإجارات، كتاب المكاسب، كتاب الصيد والذبائح، كتاب المزار، كتاب حقوق المؤمن وفضله، كتاب الجنائز، كتاب الخمُس، كتاب تفسير القرآن، كتب الردّ على الغلاة، كتاب المثالب، كتاب المناقب، كتاب التجمل والمروءة، كتاب الملاحم، كتاب الدعاء، كتاب التقية، كتاب الوصايا، كتاب الفرائض، كتاب الزهد، كتاب الاشربة، كتاب ما نزل في القرآن في أمير المؤمنين (عليه السلام)، أخبرنا الحسين بن محمد بن هدية قال: حدثنا جعفر بن محمد قال: حدثنا عبد الله بن الفضل بن هلال قال: حدثنا أحمد بن علي بن نعمان قال: حدثنا محمد بن أورمة بكتبه[1].

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول:

---

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٣٢٩ ـ ٣٣٠، رقم: ٨٩١.

محمد بن اورمة، أبو جعفر القمّي، اتهمه القميون بالغلّو، وحديثه نقي لا فساد فيه، وما رأيت شيئاً ينسب إليه تضطرب فيه النفس إلاّ أوراقاً في تفسير الباطن، وما يليق بحديثه، وأظنها موضوعة عليه، ورأيت كتاباً خرج من أبي الحسن علي بن محمد (عليه السلام) إلى القميين في براءته مما قذُف به، وحُسن عقيدته وقُرب منزلته[1].

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: محمد بن اورمة، له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد، وفي رواياته تخليط أخبرنا بجميعها -إلاّ ما كان فيها من تخليط أو غلو- ابن أبي جيد عن ابن الوليد عن الحسين بن الحسن بن ابان عنه.

وقال أبو جعفر بن بابويه: محمد بن اورمة طعُن عليه بالغلّو، فكلّ ما كانَ في كتبه مما يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فإنه معتمد عليه ويفتى به، وكل ما تفرّد به لم يجز العمل عليه، ولا

(١) أُنظر: ابن الغضائري: الرجال: صفحة: ٩٣ رقم: ١٣٣.

(٢) أُنظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: صفحة: ٢٢٠، رقم: ٦٢٠.

وذكره الشيخ (قدس سره) في رجاله في موردين:

الأول: في عداد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) وقال عنه:

محمد بن اورمة القمي[١].

الثاني: في عداد من لم يروي عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) وقال عنه:

محمد بن اورمة، ضعيف روى عنه الحسين بن الحسن بن ابان[٢].

ثم أنه يقع الكلام في جهات عدة:

الجهة الأولى: في ثبوت غلو الرجل من عدمه:

في البداية لابدّ من الاعتراف بأنَّ الرجلَ كانَ متهماً بالغلو، وقد صرّح بذلك غير واحد من الأعلام كالنجاشي وابن الغضائري وابن بابويه والشيخ الطوسي.

إلاّ أنَّ المهم في الأمر أنَّ من اتهمه بالغلّو أرسل إليه شخصاً ليقتله فوجده يصلّي طوال الليل، وهذا خلف الفرض والاتهام بأنه غالٍ؛

---

(١) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٣٦٧، رقم: ٥٤٦٣.

(٢) أُنظر: الطوسي: الرجال: صفحة: ٤٤٨، رقم: ٦٣٦٢.

وذلك لأنَّ الغلو لا يجتمع مع أداء العبادات كالصلاة ونحوها وعليه فمع صلاته سقطت عنه تهمة الغلو.

بل أكثر من ذلك: فإنَّ ابن الغضائري (قدس سره) نقّاد الأخبار وخبيرها قام بنفسه في تحقيق الأمر وانتهى إلى عدم غلّو الرجل ونقاء حديثه وكونه مما تسكن إليه النفس.

وقد أشار إلى شيئين مهمين:

الأول: أنَّ الاتهام بالغلو ووجود تفسير الباطن له الذي أثار عليه شبهة الانحراف والغلّو، وأنَّ كليهما موضوع عليه غير صحيح.

الثاني: أنه رأى كتاب من الإمام علي بن محمد (عليه السلام) إلى القميين يبرّءُ محمد بن اورمة مما قُذف به من الغلّو، بل ويؤكد حسن عقيدته وقرب منزلته، وقد أشار النجاشي إلى وجود هذا الكتاب في فهرست أسماء مصنفي الشيعة.

وما نعتقده أنَّ كلام ابن الغضائري دقيق جداً، ونعضده بالقول: أن أسماء مصنفات محمد بن اورمة في فروع الفقه -كما تقدّم- وكتبه المتنوعة تدلّ بوضوح على أنَّ الرجل أبعد ما يكون عن الغلّو، فإنَّ

الغلاة عادة ما يصنفون في موضوعات غيبية روحانية غريبة عجيبة من جهات غير مألوفة بحيث لا يوجد ما يقابلها من روايات في نفس الموضوع والجهة يمكن القياس بها على ما يطرحونه من أفكار وعقائد وخصائص، فلذلك تجدهم يروون الأعاجيب والغيبيات والمبهمات والتأويلات حتى يضيعوا على المحققين والمدققين فرصة تحقيق هذه الروايات من خلال عرضها على كتب الأصول والثوابت في الدين والشريعة وما رواه الرواة من المرتبة الأولى والرجال المتقدمين في الرواية.

ودائماً ما يتجنبون الرواية في الحلال والحرام والاحكام الشرعية؛ لأنه عادة ما يكون هناك جمع من الأصول والمبادئ والكليات والأسس المنقحة التي يمكن أنْ يستكشف من خلالها زيف وكذب الرواية بعرضها على تلك الأصول والمبادئ والقيم والخطوط العامة التي رسمت في الشريعة المقدسة من خلال روايات جمع كبير من الأصحاب المتقدّمين وذوي الهمّة العالية والدقة الدقيقة كأمثال زرارة ومحمد بن مسلم وابن أبي عمير وأصحاب الإجماع ومشايخ الثقات

وغيرهم من أصحاب الكتب والأصول الأساسية في الشريعة المقدسة، وكتُب محمد بن اورمة لم نجد لعناوينها مثيل إلاّ عند الفقهاء من الأعلام لذلك تجد أنهم –أي الشيخ الطوسي والنجاشي وغيرهم– يشبهونها من ناحية العناوين والظاهر حتى المحتوى بكتب الحسين بن سعيد المعروفة في الفروع الفقهية.

وبالتالي ففي مثل هذه الاجواء وهذه السمات والصفات يبعد أن يكون المصُنف في هذا الباب أو في هذا النمط من المصنفات من أصحاب الغلّو أو يقع في الغلو.

بل أكثر من ذلك، فإنه توجد جملة من الروايات يظهر منها حسن عقيدة الرجل وبعده عن الغلو، منها:

الرواية الأولى:

ما رواه الشيخ الصدوق عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد (رحمه الله) قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار عن الحسين بن الحسن بن أبان عن محمد بن أورمة عن إبراهيم بن الحكم بن زهير، عن عبد الله بن جرير العبدي عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه كان يقول:

الحمد لله الذي لا يحسّ ولا يجسّ ولا يمسّ ولا يدرك بالحواس الخمس، ولا يقع عليه الوهم ولا تصفه الألسن وكل شيء حسته الحواس أو لمسته الأيدي فهو مخلوق[١].

الرواية الثانية:

ما ورد في كشف الغمة مما رواه علي بن عيسى الاربلي قال: روى ابن اورمة قال: خرجت إلى سر من رأى أيام المتوكل فدخلت إلى سعيد الحاجب ودفع المتوكل أبا الحسن (عليه السلام) إليه ليقتله فقال لي: أتحب أن تنظر إلى إلهك؟ فقلت سبحان الله إلهي لا تدركه الأبصار[٢].

الجهة الثانية:

في إمكانية ثبوت وثاقته:

وهذه الجهة قريبة جداً وذلك:

أولاً: أنَّ النجاشي (رحمه الله) ذكر أنَّ كتبه صحاح، وفي ذلك إشارة إلى

---

(١) أُنظر: كتاب التوحيد: باب التوحيد ونفي التشبيه، الثاني، الحديث: ٢٩.

(٢) أُنظر: كشف الغمة: الجزء الثالث، في ذكر الإمام العاشر وفي معجزاته (عليه السلام).

اعتبار مروياته وكونها مما قامت عليه الشواهد والمؤيدات في الصدور.

ثانياً: ما ذكره ابن الغضائري من أنَّ حديثه نقي لا فساد فيه.

ثالثاً: ما صرّح به ابن الغضائري من أنه قريب المنزلة وأنه لم يرى شيئاً ينسب إليه تضطرب فيه النفس.

رابعاً: أنَّ ابن داود نقل صريحاً عن الشيخ الطوسي في رجاله التعبير منه بكونه ثقة[1]، ويؤكد ذلك إشارة القهبائي (رحمه الله) إلى وجود التعبير بثقة في الكتاب.

فالنتيجة: أنَّ الرجل معتبر الحديث.

الجهة الثالثة: في توجيه قول الشيخ الطوسي في رجاله بأنه ضعيف، يمكن توجيه تضعيف الشيخ بعدة توجيهات:

التوجيه الأول: أنَّ التضعيف -كما تقدّم منا مفصلاً- إذا كان مطلق أمكن حمله على الشخص نفسه دون مروياته، كالطعن في العقيدة والمذهب، ومثل هذا الحمل ممكن في المقام بمعية رمي ابن اورمة بالغلّو وإن كان ظهرت براءته منه بعد التحقيق، وهذا التوجيه

(١) أُنظر: ابن داود: الرجال، صفحة: ٣٠٣، رقم: ٤٣١.

هو الأقرب.

التوجيه الثاني: أنَّ لفظ ضعيف غير ثابت في رجال الشيخ الطوسي، خصوصاً بعد التهافت الواضح في ترجمة الرجل وايرادها في مكانين الأول في عداد أصحاب الأئمة (عليهم السلام) والثاني في عداد من لم يروي عن واحد منهم (عليهم السلام).

ويعضدّه: ما تقدّم منا من أنَّ الصحيح إن ما وصل إلينا من كتاب الرجال للشيخ الطوسي لم يزل مسودة غير نهائية كانت بحاجة إلى المراجعة من قبل الشيخ الطوسي، وهذا لم يحصل لسبب أو لآخر، فيرد في هكذا ظروف احتمالية الزيادة والنقيصة.

التوجيه الثالث: أنه زيادة من النساخ أو تصحيف وكونها في الأصل كلمة قريب من كلمة ضعيف وما شابه ذلك.

ثم أنه يعضد اعتبار مرويات الرجل وقوعه في أسانيد كامل الزيارات لإبن قوليه (طاب ثراه) عمّن حدثه عن الإمام الصادق (عليه السلام)، وروى عنه سهل بن زياد والحسين بن الحسن بن ابان في زيارة

قبر أمير المؤمنين (عليه السلام)[١].

فالنتيجة النهائية: أنَّ محمد بن اورمة معتبر الحديث.

الرابع: يعقوب بن يزيد بن حماد الانباري السلمي ثقة صدوق تقدّم.

الخامس: سيف بن عمير النخعي ثقة معتبر الحديث تقدّم.

السادس: المفضل بن عمر النخعي، لم يثبت له توثيق، بل الأقرب ضعفه واضطراب مذهبه وعقيدته تقدّم.

وعليه فسند الرواية غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة أحمد بن علي السلولي من جهة، وثبوت ضعف المفضل بن عمر من جهة أخرى.

وأما من ناحية الدلالة فتدلّ صريحاً على مخالفة المعُلى لأمر الإمام (عليه السلام) وإذاعته لسره والذي كان سبب لمقتله.

الوجه الثاني ما صرح به النجاشي في ترجمة المعُلى من أنَّ المعُلى ضعيف

---

(١) أُنظر: ابن قولويه: كامل الزيارات: الباب ١١ في زيارة قبر أمير المؤمنين (عليه السلام)، الحديث: ٢.

جداً لا يعوّل عليه[1].

يمكن أنْ يقال بأنَّ الضعف في المقام محمول على نفس المعُلى وكونه يراد منه الإشارة إلى ضعفه في اعتقاده ومذهبه كاعتقاده بأنَّ الأئمة الأوصياء أنبياء كما تقدّم، أو إذاعته لأسرار الأئمة (عليهم السلام) ونحو ذلك، فبالتالي لا مطعنَ ولا خدشَ في رواياته من ناحية الاعتبار.

ولكن هذا الكلام لا يتمّ؛ وذلك لأنَّ التعبير بـ(ضعيف جداً) يتناسب مع إرادة الإشارة إلى جهة الحديث والرواية بقرينة ما جاء بعد هذا التعبير من أنه (لا يعوّل عليه) الظاهر في إرادة عدم إمكان التعويل على مروياته لا شيء آخر.

قد يقال –كما قيل– أنَّ النجاشي وإنْ كان اضبط وأتقن ويقدّم قوله عند التعارض مضافاً إلى تقديم الجرح، إلاّ أنه حيث يلاحظ قوله مع قول الشيخ مثلاً من دون النظر إلى المرجحات الخارجية، وأما في المقام الذي أُيد كلام الشيخ بالأخبار المستفيضة –وفيها الصحاح–

(١) أُنظر: النجاشي: فهرست أسماء مصنفي الشيعة: صفحة: ٤١٧، رقم: ١١١٤.

وما في حكمها الصريحة في الموافقة فلا اعتبار بما جاء في النجاشي خصوصاً بعد ما عُلم من حاله من قلة اطلاعه على الأحاديث كما يظهر ذلك مما مرّ في ترجمة جابر الجعفي[1].

ولكن هذا القيل لا يتمّ؛ لأنه مبني على أنَّ المدرك في حجية قول الرجال كونه من أهل الخبرة أو من باب حجية خبر الثقة في تشخيص الموضوعات الخارجية ومنها وثاقة وضعف الراوي، وأنَّ القاعدة تقتضي تقديم الجرح على التعديل حال التعارض والنظر للمرجحات الخارجية ونحو ذلك.

ولكن كلّ ما تقدّم غير صحيح، بل الصحيح في المقام أنَّ مدرك حجية قول الرجال كونه قرينة وشاهداً ومؤيداً يحمل قيمة احتمالية معينة لها القدرة على المساهمة في بناء الاطمئنان بحال الراوي –توثيقاً أو تضعيفاً–، وبالتالي فما يعارض هذه القرائن من أقوال الرجال أيضاً إنما يعارضه من جهة حمله لقيمة احتمالية معينة في عملية بناء

(١) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٣٠٩.

الاطمئنان بالطرف الآخر -كالضعف مثلاً-، وبذلك تمنع من الوصول إلى حالة الاطمئنان بحال الراوي من الطرف الأول - كالوثاقة مثلاً-.

وما ذكر في المقام فالأمر مبني على غضّ النظر وعدم الالتفات إلى المرجحات الخارجية كالروايات -وفيها الصحاح وما بحكمها- والصريحة في إرادة الوثاقة، فكلّ ذلك لا أساس له فقد تقدّم مفصلاً التدقيق في كل ما يمكن أنْ يكون من تلك الروايات، وقد اتضح أنَّ الأعم الأغلب منها ضعيف سنداً، وما هو تامّ منها سنداً -وهو نزر يسير - فهو غير تامّ دلالة، وما هو تامّ سنداً ودلالة -وهو نادر - فيوجد على خلافه روايات وأقوال علماء متقدّمين صريحة في الطعن بالمعُلى وتشير -بل تصرّح- بضعفه في الحديث وفساد مذهبه واعتقاده.

وما قيل:

من أنَّ النجاشي ضعّفه من دون الإشارة إلى علل التضعيف وإن كان بعض تضعيفاته أخذها من أستاذه في الجرح والتعديل ابن

الغضائري، وتضعيفه هذا معارضُ للأخبار الصحيحة التي فيها الصحيح وما بحكمه الصريحة في وثاقة المعُلى فتضعيف النجاشي اجتهادي حدسي والروايات في توثيقه نص صريح، والنص يقدّم على الاجتهاد عند التعارض كما تقدّم الرواية الحسية على الاجتهاد الحدسي[1].

فللمناقشة في هذا الكلام مجال واسع:

أولاً: أنَّ الصحيح كون توثيقات وتضعيفات مثل النجاشي لم تكن اجتهاد حدسي، بل كانت نتيجة إعمال نظره وجمع الأقوال بحق الرواة من أساتذته والكتب الرجالية التي ألّفت قبله بأكثر من قرنين من الزمان، فكانوا يجمعون تلك الآراء التي كانت بمثابة القرائن والشواهد والمؤيدات على حال الراوي ولذلك تجده يشير إلى تعارض الكلمات بحال راوٍ واحد ويترك الأمر للمحققين بحال الرواة من بعده، ولو كانت آراء النجاشي في أحوال الرواة اجتهادية حدسية لما تعارضت كلماته في جملة من الرواة، ولما أشار إلى ما قيل بحقه من

(١) أُنظر: حسين الساعدي: المعلى بن خنيس: صفحة: ٥٣.

أطراف كثيرة من أساتذته وأساتذة أساتذته ومن قبلهم.

وثانياً: أنَّ وصف الأخبار الدالة على وثاقة المعُلى بكونها مستفيضة فهذا خلاف الواقع جزماً؛ فإنَّ المعتبر منها لا يتجاوز نصف عدد أصابع اليد الواحدة، بل أقل من ذلك، فكيف توصف هذه الروايات بالمستفيضة!! وهذا غريب.

وثالثاً: وصف تلك الروايات بالصريحة في وثاقته فهذا أيضاً لا يمكن المساعدة عليه بوجه؛ فإنه لم يثبت ظهور واحدة منها في وثاقة المعُلى فضلاً عن صراحتها في ذلك، بل أنَّ في بعض الروايات المعتبرة التصريح بغلو المعُلى وفساد مذهبه واعتقاده.

والمتحصل مما تقدّم:

أنَّ تضعيف النجاشي يراد منه الإشارة إلى ضعف المعُلى في الحديث وعدم اعتبار مروياته، وكلامه دقيق واضح يُرجع إليه، والرجل واسع الاطلاع على أحوال الرجال وأشعارهم وكتبهم وأنسابهم وغير ذلك، وهو من أركان علم الرجال في الطائفة فلا يمكن تجاوز كلماته وآراءه في الرواة.

الوجه الثالث:

ما ذكره ابن الغضائري (رحمه الله) في رجاله بحق المعُلى بن خُنيس وهو كلام معتبر يجب الأخذ به بعد ما انتهينا إلى أنَّ الصحيح ثبوت النسخة التي بأيدينا من رجال ابن الغضائري لمؤلفها وكونه –أي مؤلفها– ثقة وبالتالي فلا يلتفت إلى ما قيل من عدم ثبوت الكتاب للرجل، وعليه فلابدّ من الإشارة إلى الأسباب التي ذكرها ابن الغضائري لتضعيف المعُلى وهي ثلاث:

الأول: كان أول أمره مغيرياً.

الثاني: ثم دعا إلى محمد بن عبد الله بن الحسن، وفي هذه الظنّة أخذه داود بن علي فقتله.

الثالث: أنَّ الغلاة يضيفون إليه كثيراً.

وانتهى بعد سرد هذه الأسباب الثلاث إلى عدم الاعتماد على شيء من حديثه[1].

(١) أُنظر: ابن الغضائري: الرجال: صفحة: ٨٧، رقم: ١١٦.

يقع الكلام في الأمر الأول:

فقد اعترض المحقق التستري (قدس سره) على هذا الأمر بالقول:

أنَّ ما ورد عن ابن الغضائري في المعُلى من أنه كان أول أمره مغيرياً ثم دعا إلى محمد بن عبد الله..... إلى آخره ففيه:

أنَّ المغيرية كانوا داعين إلى محمد ذاك، ففي فرق النوبختي لّما توفي الباقر (عليه السلام) قالت فرقة بإمامة محمد بن عبد الله وأنه القائم وأنه حيّ لم يمّت، مقيم بجبل يقال له العلمية، وكان المغيرية منهم من أظهر القول بذلك بعد أبي جعفر (عليه السلام)[1].

وكيف كان فلم نتحقق ما قاله، ولم نقف له في كتب الامامية على شاهد، ولعلّه اخذ ما قاله من تواريخ العامة وأخبارهم وهي في البهتان على الأئمة (عليهم السلام) أنفسهم مولعة، فكيف على شيعتهم.

ويشهد لكون ذلك من بهتان من العامة ما في المهج لإبن طاووس دعاء الصادق (عليه السلام) لما استدعاه المنصور مرة سادسة، وهي ثاني مرة إلى بغداد بعد قتل محمد وإبراهيم وجدته في الكتاب العتيق الذي

---

(١) أُنظر: فرق الشيعة: صفحة: ٦٢.

قدمت ذكره بخط الحسين بن علي بن هند حدثنا محمد بن جعفر الرزاز عن العبيد عن بشير بن حماد عن صفوان الجمّال قال:

رفع رجل من قريش المدينة من بني مخزوم إلى المنصور بعد قتله لمحمد وابراهيم أنَّ جعفر بن محمد بعث مولاه المعُلى لجباية الأموال من شيعته وأنه كان يمدّ فيها محمد بن عبد الله فكاد المنصور أن يأكل كفه غيضاً على جعفر .....إلى أن قال: فلما رأى الصادق (عليه السلام) قرّبه وأدناه ثم استدعى قصة الرافعي يقول في قصته أنَّ المعُلى بن خنُيس مولى جعفر بن محمد يجيء له بالأموال من جميع الآفاق وأنه مدّ بها محمد بن عبد الله فأقبل عليه المنصور فقال ما هذه الأموال التي يجيئها لك معُلى..... إلى آخره[1].

ولقد أجاد أخيراً حيث قال: وفي هذه الظنة أخذه داود فإن أصله أيضاً كان ظنّة وتهيئاً ونحن وإن قلنا إنَّ ابن الغضائري خريت ناقد إلاّ إنا لم نقول إنه معصوم فيقبل قوله ما لم يقم على خلافه شاهد مع أنَّ أصل نسخته لم تصل صحيحة، ففي النسخة (ثم دعي إلى محمد بن

(١) أُنظر مهج الدعوات، صفحة: ١٩٨.

عبد الله) فدعي تصحيف والصواب (دعا)، فلعلّ كلمة (ثمّ) أيضاً من زيادات النسّاخ فيكون مغزى كلامه أنه كان في أول أمره مغيرياً ثم داعياً إلى محمد وصار إمامياً أخيراً[١].

كما أُعترض على كون المعُلى مغيرياً من جهتين:

الأولى: أنه على تقدير كونه مغيرياً فكيف يجوّز العاقل أنْ يكون في أيام خدمته وقيمومته على عياله (عليه السلام) إلى آخر عمره من أصحاب المغيرة الذي تواتر عنه (عليه السلام) لعنه والبراءة منه، ومعتبريته قبل ذلك لا تضّر بروايته بعد رجوعه وتوثيقه كغيره من الأعاظم الذين زلوا فثبتوا ووقفوا ثم رجعوا، وهم جمع غفير.

الثانية: أنَّ كونه من دعاة محمد بن عبد الله فهذا من الكذب الصريح ومما يزيد في توضيح هذا الكذب الصريح أنَّ أبا الفرج الأصفهاني الخبير بفنون التاريخ قد استقصى في مقاتل الطالبيين كل من كان مع محمد قتل أو لم يقتل وشرح حال محمد من أوله إلى

---

(١) أُنظر: المحقق التستري: قاموس الرجال: الجزء العاشر: صفحة: ١٣٠ ـ ١٦٥.

آخره[١]،وليس للمعُلى ذكر في كتابه أصلاً ولا يمكن عادة اطلاع الغضائري عليه وخفائه على مثل أبي الفرج المتقدّم عليه[٢].

وللمناقشة فيما تقدّم من الأعلام مجال، وحاصله:

أولاً: بأن المغيرة بن سعيد زعيم المغيرية وإنْ كان قد خرج بالكوفة داعياً إلى محمد بن عبد الله بن الحسن بعد أنْ رفض مطالبة كل من الإمام الباقر (عليه السلام) وعبد الله بن محمد بن الحنفية فيما حكاه ابن أبي الحديد[٣]، إلاّ أنه ترقى في الأمر بعد ذلك حتى زعم أنه رسول نبي وأنَّ جبرئيل يأتيه بوحي من عند الله، فأخذه خالد بن عبد الله القسري عامل الكوفة عام ١١٩ للهجرة فسأله عن ذلك فأقرّ به، ودعا خالداً إليه فاستتابه فأبى أنْ يرجع عن ذلك فقتله وصلبه، وكان يدّعي بأنه يحُي الموتى ويقول بالتناسخ وكذلك قول أصحابه إلى اليوم كما جاء في

(١) أُنظر: مقاتل الطالبيين: صفحة: ٢٣٢.

(٢) أُنظر: المحدث النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: الجزء الخامس: صفحة: ٣٠٩ـ٣١٣.

(٣) أُنظر: شرح نهج البلاغة: الجزء الثامن: صفحة: ١٢١.

كلام سعد بن عبد الله الأشعري عام ٣٠١ للهجرة[١].

فالمغيرية قوم من الغلاة الخارجين عن الإسلام وإن تبنوا إمامة محمد بن عبد الله بن الحسن في مدة محدودة، وأما دعوة محمد بن عبد الله فبقيت إلى أنْ خرج عام ١٤٥ للهجرة وقتُل على يد عيسى بن موسى[٢]، فلا منافاة بين أنْ يكون المعُلى بن خنيس مغيرياً في بداية أمره، ثمّ تخلّى من بعده عن ذلك النمط من الغلو ودعا إلى محمد بن عبد الله بن الحسن، علماً أنَّ داود بن علي قاتل المعُلى قد مات في سنة ١٣١ هجرياً[٣]،فلو كان مقتل المعُلى في عام وفاته كما تدلّ عليه بعض النصوص[٤] فهو قد مات قبل خروج محمد بن عبد الله باثنتي عشرة سنة.

وثانياً: أنه مما تقدّم يظهر عدم تمامية ما أفاده المحدث النوري في

---

(١) أُنظر: المقالات والفرق: صفحة: ٧٧.

(٢) أُنظر: مقاتل الطالبيين: صفحة: ٢٦٣.

(٣) أُنظر: تهذيب التهذيب: الجزء الثالث: صفحة: ١٩٤.

(٤) أُنظر: معجم رجال الحديث: الجزء: ١٨، صفحة: ٢٧٧.

الرد على ابن الغضائري من أنه لو كان المعُلى من دعاة محمد بن عبد الله فلماذا لم يذكره أبو الفرج الأصفهاني في مقاتل الطالبيين مع أنه استقصى فيه كلّ من كان مع محمد وقتل أو لم يقتل، ولا يمكن عادة اطلاع ابن الغضائري عليه وخفائه عن مثل أبي الفرج الأصفهاني المتقدّم عليه.

وثالثاً: أما استغراب المحدث النوري (رحمه الله) أنْ يكون المعُلى من دعاة محمد بن عبد الله مع كونه من خدم أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) وقوّامه وعداوة بني الحسن للصادق (عليه السلام) وروايته عدة أحاديث عنه (عليه السلام) في عدم مشروعية دعوى محمد بن عبد الله فهو استغراب في غير محلّه؛ فإنَّ ما وقع ويقع من نظائر ذلك سابقاً ولاحقاً شيئاً كثير لا يبقى بالنظر إليها مجال للاستغراب والاستبعاد[1].

وبذلك يظهر الكلام في السبب الثاني كما هو واضح.

---

(١) أُنظر: السيد محمد رضا السيستاني: قبسات من علم الرجال: الجزء الأول: صفحة: ٥٤٢ ـ ٥٤٣.

نعم، يبقى الكلام في السبب الثالث وهو:

أنَّ الغلاة يضيفون إليه كثيراً، ومن الواضح أنَّ الغلاة لم يكونوا ليضيفوا على كل شخصية ما لم تكن تلك الشخصية فيها مقومات وأسس وملامح عامة لمقبولية رواة الغلاة حال الإضافة إليها، وهذا طبيعي جداً فلا يمكن للغلاة التفكير في إضافة روايات الغلّو إلى الرواة واضحي المعالم والوثاقة والذين لم يُخدش في عقيدتهم ولم تكن لهم ميول للتصنيف في العقائد وغرائب الأحداث ونحو ذلك من الأمور المشابهة له، ولذلك تجدهم يتجنبون مثل هذه الشخصيات، وفي المقابل تجدهم يحاولون الإضافة إلى الشخصيات الجدلية ممن وقع الخدش في عقيدتهم وصدرت منهم سلوكيات وأفعال تدلّ- بشكل أو بآخر- على إمكانية تحميلهم لأفكار الغلاة، ومن الواضح أنَّ المعُلى بن خنُيس كان من الشخصيات المناسبة للغلاة لكي يحمّلوه أفكارهم بشكل أو بآخر وبنسبة وأخرى، وبذلك يكون هذا معنى من المعاني التي يمكن أنْ يحمل عليها قول ابن الغضائري من أنَّ الغلاة يضيفون إليه كثيراً.

وأما أنه هل يتحمل ذنب تلك الإضافة من الغلاة أو لا؟

فالجواب: الظاهر مما تقدّم من أنَّ الرجل يحمل ولو جزء المسؤولية؛ وذلك لأنه مهّد لهذا التحميل من خلال سلوكه لبعض السلوكيات غير المنضبطة فبذلك تكون إشارة ابن الغضائري نمط من أنماط الخدش والقدح في المعلى.

نعم، يمكن أنْ يقال أن مقتضى كون ابن الغضائري في مقام تحقيق حال وروايات المعُلى ووصل إلى نتيجة كون الغلاة قد أضافوا إليه شيئاً كثيراً فمقتضى الأمانة العلمية أنْ يشير إلى ذلك، ويحذر المحققين والمستفيدين من بعده من الاعتماد على مرويات المعُلى بشكل عام خصوصاً مع عدم تيسر إمكانية التمييز بين المدسوس وغير المدسوس، ولذلك نظير في غير مورد وفي أكثر من شخصية كالمغيرة بن سعيد وأبي الخطاب في جملة من كتب أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) كما حدّث بذلك وأشار إليه يونس بن عبد الرحمن وهشام بن الحكم، وكان ذلك معروفاً عند الخاصة والعامة فقد جاء عن يونس بن عبد الرحمان عن هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول:

كان المغيرة بن سعيد يتعمّد الكذب على أبي ويأخذ كتب أصحابه، وكان أصحابه المسترون بأصحاب أبي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة فيدسّ فيها الكفر والزندقة ويسندها إلى أبي ثم يدفعها إلى أصحابه فيؤمرهم أنْ يبثوها في الشيعة فكلّ ما كان في كتب أصحاب أبي من الغلو فذاك مما دسّه المغيرة بن سعيد في كتبهم(١).

وعن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: لعن الله المغيرة بن سعيد أنه كان يكّذب على أبي، ولعن الله من قال فينا ما لا نقوله في أنفسنا، ولعن الله من أزالنا عن العبودية لله الذي خلقنا واليه مآبنا ومعادنا وبيده نواصينا(٢).

وما ذكره ابن عدي في الضعفاء حيث قال:

---

(١) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤٩١، رقم: ٤٠٢، وكذلك أُنظر: بحار الأنوار: الجزء: ٢٥ صفحة: ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

(٢) أُنظر: الطوسي: اختيار معرفة الرجال: الجزء الثاني: صفحة: ٤٨٩، رقم: ٤٠٠، وكذلك أُنظر: الخوئي: معجم رجال الحديث: الجزء ١٨ صفحة: ٢٧٥ رقم: ١٢٥٥٨.

لم يكن بالكوفة ألعن من المغيرة بن سعيد في ما يروى عنه من التزوير على علي (عليه السلام) وعلى أهل البيت، وهو دائم الكذب عليهم[1]،

والمتحصل من جميع وجوه المقام الثاني:

أن الرجل مخدوش في رواياته ومذهبه وعقيدته.

وحاصل الكلام في المعلى بن خنيس هو:

أنه لا اطمئنان بوثاقة الرجل، بل القرائن على الخدش فيه ليست بخفية، مضافاً إلى ذلك فإنَّ الرجل مخدوش العقيدة والمذهب.

نعم الثابت له خدمته لأهل البيت (عليهم السلام) وأنه كان موضع عطف وترحّم وعناية الإمام (عليه السلام) حتى حال مقتله، وهذا ليس بغريب عن الأئمة (عليهم السلام) تجاه محبيهم ومواليهم.

وبهذا يتمّ ما أردنا الكلام فيه بحق المعُلى بن خنيُس.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا ويعُيننا، ومنه نستمد العون والتوفيق

والحمد لله رب العالمين.

---

(١) أُنظر: الكامل في الضعفاء: الرجال: الجزء: ٨، صفحة: ٧٣، رقم: ١٨٣٦ وتاريخ الإسلام: الجزء السابع: صفحة: ٤٧٧، رقم: ٥٦٩.

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ

القرآن الكريم

١-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٢- كتاب الكافي: محمد بن يعقوب الكليني: المتوفى ٣٢٩ هجرياً: طبعة دار الحديث: قم المقدسة.

٣-تعاليق مبسوطة على العروة الوثقى: الشيخ محمد إسحاق الفياض: عشرة مجلدات: الطبعة الأولى: إنتشارات محلّاتي: قم المقدّسة.

٤-تهذيب الأحكام: محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥- ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

٥-التنقيح في شرح العروة الوثقى: الخوئي (المتوفى ١٤١٣ هجري): ضمن موسوعة الإمام الخوئي: خمسين مجلداً.

٦-الحدّائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: تأليف الشيخ يوسف البحراني: مؤسسة النشر الإسلامي: التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٧-كتاب حاشية على المدارك: تأليف الوحيد محمد علي بن محمد باقر البهبهاني (رحمه الله) (١١٤٤ - ١٢١٦) هجري.

٨-المعتبر: المحقّق الحلي: جعفر بن الحسن الحلي: (المتوفى ٦٨٦ هجري) مؤسسة الشهداء: قم المقدّسة: ١٣٦٤: هجري شمسي

٩ -المحكم في أصول الفقه: السيد محمد سعيد الحكيم: نشر مؤسسة الحكمة.١٩٩٤ ميلادي

١٠-المباحث الأصولية: الشيخ محمد إسحاق الفياض: نشر عزيزي: ١٤٢٥ هجري. قم

١١-المستند في شرح العروة الوثقى: تقرير أبحاث السيد أبي القاسم الخوئي (قدس سره) (المتوفى عام ١٤١٣هجري) ضمن موسوعة الإمام الخوئي خمسين مجلداً.

١٢-مستمسك العروة الوثقى: تأليف السيد آية الله العظمى محسن الحكيم (قدس سره).

١٣-مصباح الفقيه: آغا رضا الهمداني: طبعة حجرية: منشورات مكتبة الصدر: طهران.

١٤-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٥-الوافي: الفيض الكاشاني: (١٠٠٧-١٠٩١ هجري) منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): أصفهان: ١٤٠٦ هجري. تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني.

١٦-وسائل الشيعة: الحر العاملي محمد بن الحسن (١٠٣٣- ١١٠٤ هجري): مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث: تحقيق محمد رضا الحسيني الجلالي:١٤١٦ هجري.

١٧-مباحث الأصول: أبحاث السيد محمد باقر الصدر (المستشهد ١٤٠٠ هجري): تقرير السيد كاظم الحسيني الحائري: دار البشير: ١٤٢٥ هجري.

١٨-مصباح المنهاج: تأليف السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم: نشر مؤسّسة الحكمة.

١٩-كشف المحجة لثمرة المهجة: السيد ابن طاووس: ت: ٦٦٤ هجري: طبعة: ١٩٥١ميلادي:١٣٧٠ هجري: المطبعة الحيدرية: النجف الاشرف.

٢٠-مختارات رجالية: الشيخ عادل هاشم: الطبعة الأولى: ١٤٤١ هجري: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.

٢١-الفوائد الرجالية: السيد محمد مهدي بحر العلوم: تحقيق وتعليق السيد محمد صادق بحر العلوم: الطبعة الأولى:١٣٦٣ هجري: شمسي: المطبعة: افتاب: الناشر: مكتبة الصادق: طهران.

٢٢-كامل الزيارات: ابن قوليه: ت: ٣٦٩ هجري: دار الحجة (عجل الله تعالى فرجه): الطبعة الأولى:١٤٣٥ هجري.

٢٣-نهاية الدراية: السيد حسن الصدر: تحقيق: ماجد الغرباوي: نشر: المشعر.

- ٢٤مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان: مؤسّسة بوستان كتاب: الطبعة الثالثة.

٢٥-معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئي: (المتوفى

١٤١٣هجري) الطبعة الخامسة: ١٤١٣هجري.

٢٦-مستدرك الوسائل: المحدّث النوري: الحسين بن محمد تقي (١٢٥٤ - ١٣٢٠هجري): مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام): قم: ١٤١٧ هجري.

٢٧-كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى ابن قولويه (المتوفى ٣٦٧هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم.

٢٨-قبسات من علم الرجال: أبحاث السيد محمد رضا السيستاني: جمعها ونظمها السيد محمد البكاء: طبعة أولية.

٢٩-قاموس الرجال: محمد تقي التستري (المتوفى ١٣١٦هجري): طهران: ١٣٩٧هجري.

٣٠-الفهرست: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥-٤٦٠ هجري) مؤسّسة نشر الفقاهة: قم: ١٤١٧هجري.

٣١- الفهرست: منتجب الدين بن بابويه (المتوفى ٥٨٨ هجري) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي: قم: ١٣٦٦هجري.

٣٢-عدّة الأصول: الشيخ الطوسي: (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام: قم المقدسة: ١٤٢٠هجري.

٣٣-الرجال: الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين: قم: ١٤١٥هجري.

٣٤- الرجال: الكشّي أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز (من علماء القرن الرابع الهجري) مؤسّسة الأعلمي: كربلاء: العراق.

٣٥- الرجال: النجاشي: أحمد بن علي (٣٧٢ - ٤٥٠ هجري) دار الأضواء: بيروت: ١٤٠٨ هجري.

٣٦-الرجال: ابن داود الحسن بن علي الحلي: (من علماء القرن السابع الهجري) منشورات المطبعة الحيدرية: النجف الأشرف: ١٣٩٢هجري.

٣٧-تفسير القمّي علي بن إبراهيم (من أعلام القرن الثالث والرابع الهجري) مؤسّسة دار الكتاب للطباعة والنشر: قم:١٤٠٤ هجري.

٣٨-تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي: أحمد بن علي (المتوفى ٤٦٣هجري) المكتبة السلفية: المدينة المنورة.

٣٩- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) محمد بن جرير الطبري: (المتوفى ٣١٠ هجري) مؤسّسة الأعلمي: بيروت.

٤٠-الاستبصار: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن (٣٨٥ - ٤٦٠ هجري) دار الكتب الإسلامية: طهران.

فهرس موضوعات
المعلى بن خنيس

مقدمة ٧
إطلالة عامة على شخصية المعلى بن خنيس وملامحها: ٩
يقع الكلام في مقامين: ١٢
المقام الأول في وجوه القول بوثاقة المعُلى بن خُنيس ١٢
الوجه الأول: جملة من الروايات الواردة في المقامِ ١٢
الرواية الأولى: ما رواه الكشي في رجاله ١٢
ثمّ أنه يقع الكلام في الرواية سنداً ومتناً: ١٣
أما الكلام من ناحية السند فرجاله: ١٣
وأما الكلام في المقام الثاني وهو الدلالة: ١٤
الرواية الثانية: ما ذكره الكشي في رجاله ١٦
ويقع الكلام في الرواية سنداً ورجالها: ١٧
أحمد بن منصور الخزاعي ١٧
أحمد بن الفضل الخزاعي.....١٨
الرواية الثالثة: ما رواه الكليني في الكافي.....٢٠

ويقع الكلام في الرواية سنداً ودلالة: ٢١
وأما الكلام في الدلالة: ٢٢
الرواية الرابعة: ما رواه الكليني في روضة الكافي ٢٣
وللمناقشة فيه مجالٌ: ٢٤
محمد بن الحسن البراثي ٢٥
عثمان بن حامد الكشي ٢٦
محمد بن يزداد الرازي ٢٧
الفضل بن عبد الملك أبو العباس البقباق ٣١
الرواية الخامسة: ما رواه الصفار في بصائر الدرجات ٣٢
وللمناقشة في الرواية مجال واسع: ٣٣
الرواية السادسة: ما رواه ابن طاووس عن الطرازي في كتابه.....٣٤
وللمناقشة في هذه الرواية مجال واسع:.....٣٥
الرواية السابعة: ما رواه الشيخ المفيد ٣٦
وللمناقشة في سند ودلالة الرواية مجال واسع: ٣٦
الرواية الثامنة: ما رواه الكشي في رجاله ٣٧

ولنا في المقام كلام سنداً ودلالة: ٣٩
مُعتّب مولى الإمام أبي عبد الله (عليه السلام): ٣٩
عبد العزيز بن نافع: ٤١
الرواية الثانية: ما رواه الكشي عن علي بن محمد ٤٢
الرواية التاسعة: ما ذكره الكشي في رجاله عن حمدويه ٤٤
الرواية العاشرة: ما رواه الكشي في رجاله ٤٦
وللمناقشة في هذه الرواية مجال وحاصله: ٤٨
الرواية الحادية عشر: ما ذكره الكشي في رجاله ٥١
وللمناقشة فيها سنداً ودلالة مجال: ٥٣
الحسين بن أبي العلاء..... ٥٤
الرواية الثانية عشر: ما ذكره الكشي في رجاله ٥٩
ولكن للمناقشة في الرواية مجال سنداً ودلالة: ٦٠
الرواية الثالثة عشر: ما روي في المحاسن ٦٣
علي بن عقبة بن خالد الاسدي ٦٥
عقبة بن خالد الاسدي ٦٧

الوجه الأول: أنَّ الرجل من رجال اسناد كامل الزيارات ٦٨
وللمناقشة في هذا الوجه مجال واسع:.....٦٩
الوجه الثاني: ما رواه الكليني عن عدة مـــن أصحابنا عن سهل بن زياد ٦٩
وللمناقشة فيه مجال واسع: ٧٠
أما من ناحية السند: ٧٠
وأما دلالة فيرد عليها: ٧٠
الوجه الثالث: ما رواه الكليني محمد بن يعقوب ٧١
وللمناقشة فيها مجال سنداً ودلالة: ٧٢
الوجه الرابع: ما رواه الكشي في رجاله في باب عقبة بن خالد ٧٢
وللمناقشة فيه مجال واسع: ٧٣
الرواية الرابعة عشر: رواية محمد بن يعقوب الكليني ٧٥
وللمناقشة فيها مجال واسع سنداً ودلالة: ٧٦
الرواية الخامسة عشر: ما ورد في أمالي الشيخ الطوسي ٧٧
وقرّبت دلالتها على وثاقة المعُلى بالقولِ: ٧٧

ثمّ انه يقع الكلام في الرواية سنداً ودلالة: ٧٨
علي بن الحسين الهمداني: ٧٩
أبو قتادة القمي، علي بن محمد بن حفص بن عبيد الأشعري ٨٠
فتحصل مما تقدّم: ٨٤
الوجه الثاني: من وجوه القول بوثاقة المعلى بن خنيس ما ذكره الشيخ الطوسي (قدس سره) في كتاب الغيبة ٨٦
وللمناقشة في هذا الوجه مجال وحاصله:.....٨٧
الوجه الثالث: ما ذهب اليه المحقق الوحيد البهبهاني ٨٨
الوجه الرابع: ما ذكره المحدث النوري ٨٩
الوجه الخامس: رواية ابن ابي عمير عن المعُلى بن خنُيس ٩١
وللمناقشة فيه مجال واسع: ٩٢
فالمتحصل من وجوه القول بوثاقة المعلى كونها غير تامة جميعاً. ٩٣
ولكن مع ذلك ذهب جمع من الأعلام إلى وثاقة المعلى منهم: ٩٣
الكلام في المقام الثاني: وهو الحديث في الوجوه التي ذكرت للقدح بحال المعُلى بن خنُيس ٩٨

الوجه الاول: جملة من الروايات التي وردت بحق المعُلى والتي يستفاد منها الخدش ٩٩
الرواية الاولى: ما ذكره الكشي في رجاله ٩٩
الرواية الثانية: ما رواه الكشي في رجاله ١٠٠
يقع الكلام في الرواية سنداً ودلالة: ١٠١
حفص الأبيض (أو بن الأبيض) التمّار..... ١٠٤
الرواية الثالثة: ما رواه الكشي في رجاله ١٠٦
يقع الكلام في الرواية سنداً ودلالة: ١٠٦
أحمد بن علي القمي السلولي، والرجل معروف بشقران ١٠٧
الحسين بن عبيد الله:..... ١٠٩
محمد بن اورمة: ١١٢
جملة من الروايات يظهر منها حسن عقيدة الرجل وبعده عن الغلو ١١٩
الرواية الأولى: ما رواه الشيخ الصدوق عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد ١١٩

الرواية الثانية: ما ورد في كشف الغمة مما رواه علي بن عيسى الاربلي ١٢٠
الجهة الثانية: في إمكانية ثبوت وثاقته ١٢٠
الجهة الثالثة: في توجيه قول الشيخ الطوسي في رجاله بأنه ضعيف ١٢١
التوجيه الثالث: أنه زيادة من النساخ أو تصحيف ١٢٢
فالنتيجة النهائية: أنَّ محمد بن اورمة معتبر الحديث. ١٢٣
الوجه الثاني ما صرح به النجاشي في ترجمة المعُلى من أنَّ المعُلى ضعيف جداً ١٢٣
فللمناقشة في هذا الكلام مجال واسع: ١٢٧
الوجه الثالث: ما ذكره ابن الغضائري ١٢٩
الأول: كان أول أمره مغيرياً. ١٢٩
الثاني: ثم دعا إلى محمد بن عبد الله بن الحسن..... ١٢٩
الثالث: أنَّ الغلاة يضيفون إليه كثيراً. ١٢٩
يقع الكلام في الأمر الأول: ١٣٠

كما أُعترض على كون المعُلى مغيرياً من جهتين: ١٣٢
وللمناقشة فيما تقدّم من الأعلام مجال، وحاصله: ١٣٣
نعم، يبقى الكلام في السبب الثالث وهو: ١٣٦
والمتحصل من جميع وجوه المقام الثاني: ١٣٩
وحاصل الكلام في المعلى بن خنيس هو: ١٣٩